الأمم المتحدة

A/71/275

الجمعية العامة

Distr.: General
2 August 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
البند ١٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

التجارة الدولية والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

تمثّل الإجراءات التي سيتم اتخاذها من أجل ترجمة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على أرض الواقع إحدى المهام البارزة التي يوكل بها إلى المجتمع الدولي. وقد حققت الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقودة في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦ في نيروبي، توافقا دوليا للآراء في هذا الصدد. ولئن كانت التجارة تُعَدُّ أحد العناصر التمكينية الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فهي بحاجة أيضا إلى أن تُدعم من خلال اعتماد إجراءات مدروسة في مجال السياسة العامة، وإقامة شراكة عالمية. ولا تزال تعددية الأطراف تُعتبر من المنافع العامة العالمية التي يتعين دعمها وتعزيزها لتهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة. ويظلّ إيجاد نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف قائم على القواعد، ومفتوح وغير تمييزي ومنصف، جزءا لا يتجزأ من الشراكة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة. ومن الأهمية بمكان مواءمة ذلك النظام مع الضرورات العالمية المنصوص عليها في أهداف التنمية المستدامة. وقد أعدَّ الأونكتاد هذا التقرير عملا بالفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٧٠/١٨٧.

* A/71/150.

290816 230816 16-13375 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - من المتوقع أن تؤدي التجارة الدولية دورا تمكينيا لإحداث التحولات العميقة المتوخاة لتحقيق ما مجموعه ١٧ هدفا و ١٦٩ غاية من أهداف وغايات التنمية المستدامة، فضلا عن الالتزامات المعلنة في خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية المعتمدة في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المعقود في عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فإن تسخير الإمكانات التي تتيحها التجارة يدعو إلى اتخاذ إجراءات مدروسة في مجال السياسات، والعمل في إطار شراكة عالمية. وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة، يعمل الأونكتاد باعتباره مركز تنسيق لمعالجة مسائل التجارة والتنمية بطريقة متكاملة، فضلا عن عدد من المجالات المترابطة من قبيل المالية، والتكنولوجيا، والاستثمار، والتنمية المستدامة. وقد تمكّن اجتماع الأونكتاد الوزاري الذي ينظَّم مرة كل أربع سنوات، في دورته الرابعة عشرة المعقودة في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦ في نيروبي، باعتباره أول مؤتمر وزاري من مؤتمرات الأمم المتحدة المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من تحقيق توافق دولي للآراء بشأن مسارات العمل الرئيسية التي لا غنى عنها لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، عن طريق الاستفادة من الدور الذي تؤديه التجارة[(١)]. ويُعتبر تنشيط النظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال زيادة التركيز على التنمية، وتجديد الزخم اللازم لهذه العملية وإبراز أهميتها، من العناصر الأساسية لبرنامج العمل المعدّ على الصعيد العالمي، لا سيما بغية تنفيذ الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتنشيط الشراكة العالمية وتحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا - الاتجاهات السائدة في التجارة الدولية والتنمية

٢ - تباطأت وتيرة التجارة الدولية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. ففي عام ٢٠١٥، ازداد حجم التبادل التجاري العالمي للسلع بوتيرة متواضعة جدا بلغت ١,٥ في المائة، وهي أبطأ وتيرة من نوعها منذ الأزمة العالمية. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥، ظلّ معدل النمو السنوي لتجارة السلع العالمية ما دون ٣,١ في المائة (انظر الشكل الأول). وتتوقع منظمة التجارة العالمية أن يتواصل بطء معدل النمو بمستوى لا يتجاوز ٣ في المائة في عام ٢٠١٦. ويمثل بطء وتيرة التوسع التجاري انعكاسا للتباطؤ الحالي في الاقتصاد العالمي. وفي حين كان تباطؤ نمو الناتج في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية يُعَدُّ في الماضي من أبرز العوامل التي تسهم في ضعف حركة الاستيراد والطلب على الصعيد العالمي، فقد أصبح تراجع الاستيراد في الاقتصادات الناشئة من الاتجاهات البارزة أيضا في الفترة

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيروبي مافيكيانو ونيروبي أزيمبو، ٢٠١٦.

٢٠١٤-٢٠١٥. وهذا يشير إلى أن اقتصادات البلدان المعنية غير مفصولة عن الحركة المتباطئة للاقتصاد العالمي. وتشير التقديرات إلى أن تباطؤ حركة الواردات في الصين كان يمثل بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ ما قدره ثلث التباطؤ في نمو حجم الواردات في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[٢]. ومن المتوقع أن ينشأ زخم جديد في السنوات المقبلة انطلاقا من الاقتصادات المتقدمة النمو، ولا سيما أوروبا الغربية. غير أن الخروج المتوقع للمملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي قد أوجد حالةً من عدم اليقين بشأن التوقعات الاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، لا سيما وأن اقتصاد هذا البلد يبلغ ١٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي.

الشكل الأول

النمو في حجم الصادرات العالمية من السلع وفي الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٠٢-٢٠١٥

(بالنسبة المئوية والمعدلات)

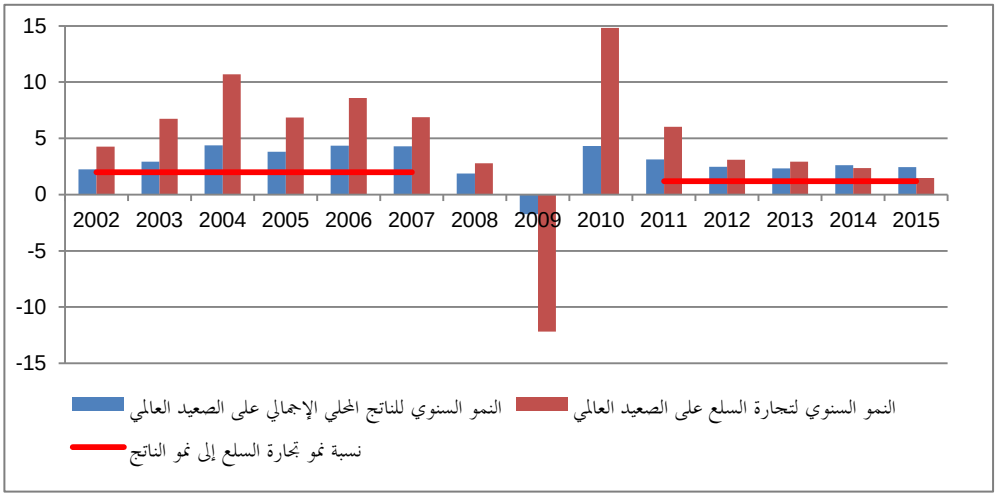

المصدر: إحصاءات الأونكتاد والمصادر الوطنية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة.

٣ - وفي حين أن التجارة كانت أسرع نموا من الناتج بمقدار الضعف قبل الأزمة العالمية، فقد سُجل تباطؤ ملحوظ في نمو التجارة بالمقارنة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية الأزمة، إذ تراجعت نسبة نمو التجارة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي من ١:٢ قبل الأزمة إلى ١:١ للفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥. ولئن أسهمت العوامل الدورية في تلك

(٢) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٥)، التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، العدد ١ (باريس، ٢٠١٥).

النتائج، ومع الأخذ في الاعتبار وجوب عدم المغالاة في إيلاء أهمية لهذا التراجع، فمن المحتمل أن تكون عدة عوامل أخرى قد أسهمت في انحسار قابلية استجابة التجارة إزاء نمو الناتج (انظر الشكل الأول). ويتعلق أحد التفسيرات الممكنة بتباطؤ نشاط سلاسل القيمة العالمية. فأولا، سعى عدد من الأطراف الفاعلة الرئيسية بشكل متنامٍ إلى التزوّد بمصادر المدخلات على الصعيد المحلي، وهو ما يعكس الجهود المبذولة إلى حد ما باتجاه إعادة التصنيع[٣]. وثانيا، لعل الضعف في نمو الاستثمار ينعكس من خلال انخفاض حصة السلع الإنتاجية من إجمالي الصادرات، فيما تزداد إلى حد ما حصة السلع الاستهلاكية التي تشمل قدرا أقل من العناصر المستوردة (انظر الشكل الثاني). وثمة عامل آخر هو الانتعاش البطيء الذي تشهده معظم الاقتصادات الأوروبية الكبيرة نظرا إلى أن تلك الاقتصادات تمثل حصة أكبر في القيمة الإجمالية للتجارة بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

الشكل الثاني

الصادرات العالمية حسب فئة المنتجات، ٢٠٠٠ و ٢٠١٤ (بالنسبة المئوية)

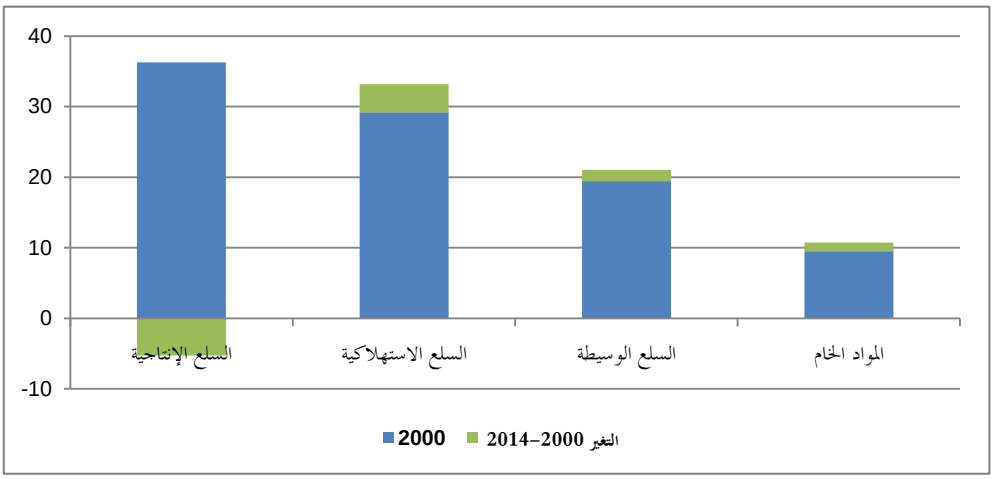

المصدر: حسابات الأونكتاد استنادا إلى بيانات القاعدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية المستمدة من نظام الحل التجاري العالمي المتكامل (نظام ويتس).

٤ - وقد تقلصت قيمة التجارة العالمية في السلع والخدمات في عام ٢٠١٥، لأول مرة منذ الأزمة العالمية. إذ انخفضت القيمة الاسمية لصادرات السلع العالمية من ١٩ تريليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ١٦,٥ تريليون دولار في عام ٢٠١٥، وهو ما يمثل نقصانا يزيد على

(٣) انظر، على سبيل المثال: Cristina Constantinescu, Aaditya Mattoo and Michele Ruta, ”The global trade slowdown: cyclical or structural?”, Policy Research Working Paper, No. 7158 (World Bank, 2015)، متاح على الرابط التالي: http: //documents.worldbank.org/curated/en/991561468127799318/The-global-trade-slowdown-cyclical-or-structural.

١٣ في المائة. وعلى الرغم من تباطؤ نمو التجارة العالمية، أدى انخفاض قيمة العملات الرئيسية مقابل دولار الولايات المتحدة إلى انخفاض في قيمة التداول التجاري المقوَّم بالدولار، وإلى تراجع كبير في أسعار السلع الأساسية، وبخاصة أسعار الوقود المعدني التي أدت إلى انخفاض قيمة الصادرات السلعية. وهناك تباين كبير بين المناطق (انظر الشكل الثالث). وفي حين شهدت جميع الفئات تقلصا في حجم الصادرات في عام ٢٠١٥، فقد سُجل أكبر انخفاض في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، بقدر يتجاوز ٣٠ في المائة، ويعزى ذلك أساسا إلى الانخفاض في أسعار الوقود والسلع الأساسية. كما تأثرت أقل البلدان نموا وأفريقيا بشدة بهذا الوضع نظرا لاعتمادها على الصادرات من السلع الأولية.

الشكل الثالث

الصادرات من السلع حسب المنطقة والوضع الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١٥ (٢٠٠٨=١٠٠)

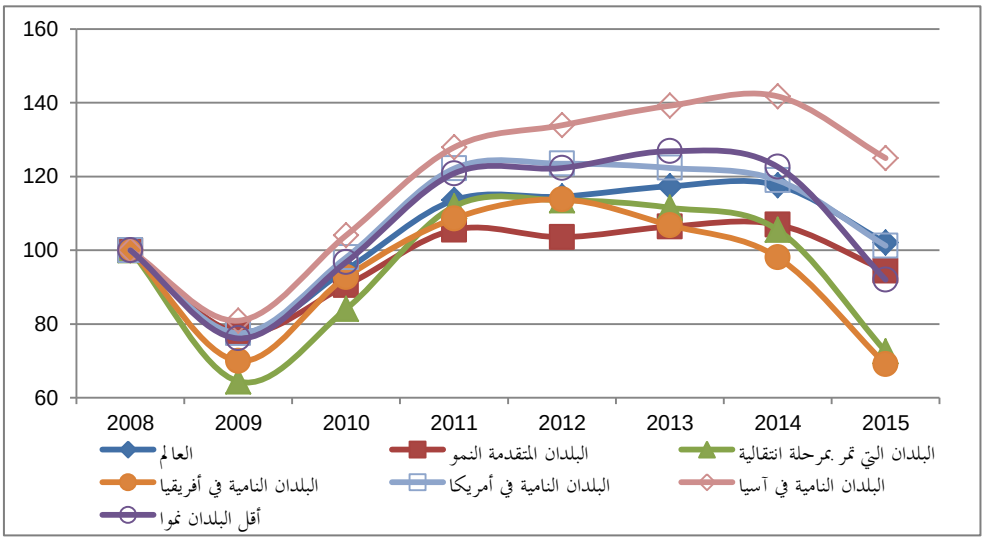

المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

٥ - وكانت البلدان النامية تمثل ٤٥ في المائة من الصادرات العالمية من السلع في عام ٢٠١٥، وهو ما يعكس زيادة من نسبة بلغت ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٥. ومع ذلك، فإن أوجه التباين الكبيرة بين البلدان لا تزال قائمة بالمقارنة مع أكبر مصدّري السلع، البالغ عددهم ١٨ مصدّرا، وهم في المقام الأول الاقتصادات المتقدمة النمو وآسيا، وكانوا يمثلون ٧٠ في المائة من صادرات السلع على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٥. ويبيّن الأداء التجاري غير المتكافئ أن أوجه عدم المساواة فيما بين البلدان وداخلها يشكل تحديا مستمرا من تحديات التنمية.

٦ - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٦، سجل دولار الولايات المتحدة والرنمينبي الصيني ارتفاعا كبيرا في القيمة الاسمية بنحو ٢٠ في المائة و ١٣ في المائة على التوالي. وقد أثر ارتفاع سعر الدولار على قيمة التداول التجاري المقوم بالدولار وأسعار السلع الأساسية. وعند النظر في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٦ ككل، يلاحَظ أن قيمة الريال البرازيلي والروبل الروسي قد انخفضتا بنسبة تزيد على ٢٠ في المائة و ٤٠ في المائة، على التوالي، كما انخفض سعر الين الياباني بنحو ٩ في المائة، بينما استقر سعر اليورو (انظر الشكل الرابع).

الشكل الرابع

أسعار الصرف الإسمية الفعلية، اقتصادات مختارة (١/٢٠١٣=١٠٠)

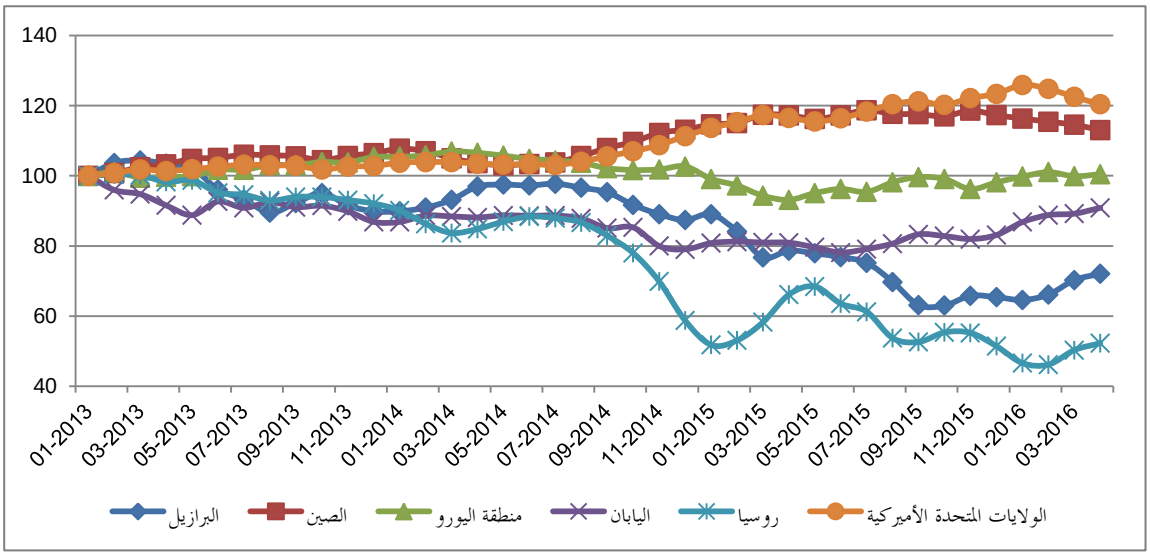

المصدر: مصرف التسويات الدولية.

٧ - استمرت أسعار السلع الأساسية في تسجيل انخفاض حاد في عام ٢٠١٥. وشهدت جميع فئات السلع الأساسية تراجعا في الأسعار بدرجة أكبر مما كانت عليه في عام ٢٠١٤، وسجل النفط الخام أكبر تراجع في الأسعار على الإطلاق. وكان الانخفاض الشديد في أسعار النفط وراء تقلص مؤشر أسعار السلع الأساسية بنحو ٣٧ في المائة، وهو ما يمثل نسبة أكبر من الانخفاض الذي سُجل في عام ٢٠٠٩، والذي بلغ ٢٩ في المائة في أعقاب الأزمة العالمية (انظر الشكل الخامس). ومنذ آذار/مارس ٢٠١٦، يبدو أن الاتجاه النزولي في أسعار السلع الأساسية قد توقف، بل وفي بعض الحالات بدأ يأخذ اتجاها عكسيا. وعلى مدى عام ٢٠١٥، كانت العوامل الرئيسية التي تقف وراء المستويات المنخفضة نسبيا لمعظم أسعار

السلع الأساسية هي الفائض المستمر في العرض، ومستويات المخزونات ذات الصلة[٤]. وقد أدى تدني أسعار السلع الأساسية إلى انخفاض الطلب على الواردات من جانب الاقتصادات المصدّرة للسلع الأساسية، مما تسبب في نشوء ما يسمى بآثار الجولة الثانية في جميع أنحاء البلدان المعنية، وهي آثار تُلقي بظلالها أيضا على مصدّري غير السلع الأساسية.

الشكل الخامس

مؤشرات أسعار السلع الأساسية حسب الأشهر (٢٠٠٠=١٠٠)

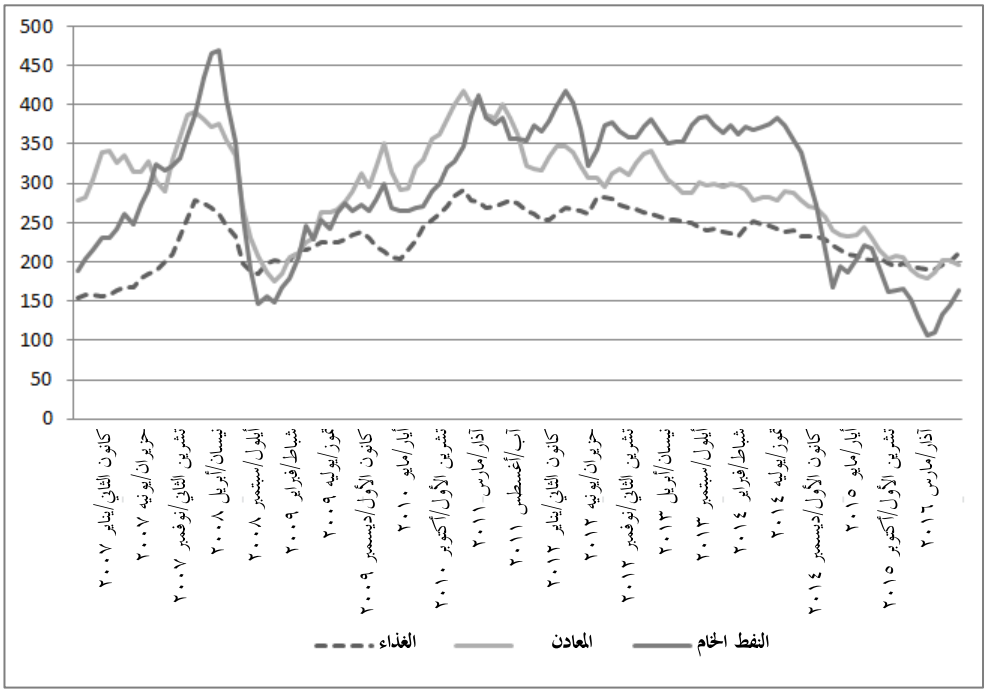

المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

٨ - وعلى نحو ما لوحظ خلال الأزمة الاقتصادية العالمية، اتسمت التجارة في الخدمات، مرة أخرى، بقدر أكبر من الصلابة بالمقارنة مع التجارة في السلع. وفي عام ٢٠١٥، شهدت أيضا القيمة الاسمية للصادرات من الخدمات على الصعيد العالمي انخفاضا بنحو ٦ في المائة، من ٥,١ ترليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٤,٨ ترليون دولار في عام ٢٠١٥. ومع الاستثناء البارز لأقل البلدان نموا التي سجلت نموا بنسبة ١,٣ في المائة، شهدت جميع الفئات تقلصا في صادراتها من الخدمات في عام ٢٠١٥ (انظر الشكل السادس). وكما هي الحال في تجارة السلع، سُجل أكبر انخفاض في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، بما يتجاوز نسبة ١٥ في

(٤) الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٦ (يصدر قريبا).

المائة. وزادت البلدان النامية من حصتها في تجارة الخدمات على الصعيد العالمي، من ٢٣ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٣١ في المائة في عام ٢٠١٥. وكان أكبر المصدّرين من الخدمات في العالم في عام ٢٠١٥ الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، والصين، وألمانيا، وفرنسا.

الشكل السادس

الصادرات من الخدمات حسب المنطقة والوضع الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١٥ (٢٠٠٨=١٠٠)

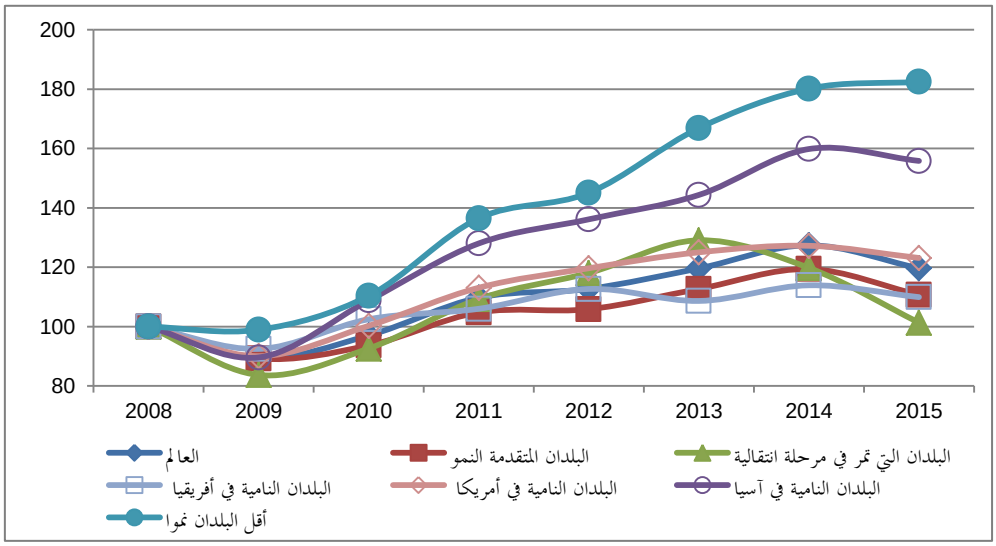

المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

٩ - وكشف تحليل مفصل أن الفئات الأكثر تأثرا تشمل النقل، والسفر، والبناء، وخدمات تجارية الأخرى. ولا يزال قطاع السفر يواصل نموه في أقل البلدان نموا، وعلى وجه الخصوص، ما زالت الاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات الحاسوبية، وخدمات المعلومات تحقق نموا ضمن المجموعة الواسعة التي تُعرف بالاقتصادات النامية نتيجةً للنمو في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكانت بعض القطاعات ذات القيمة المضافة العالية أكثر ديناميكية في البلدان ذات الاقتصادات النامية منها في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو. ويبدو أنه ما زال لدى البلدان النامية نمط من التخصص يركز على الخدمات التقليدية مثل النقل والسفر، ولا سيما في أفريقيا وأقل البلدان نموا، في حين أن البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو تتسم بطابع أكثر تخصصا في مجال الخدمات ذات القيمة المضافة العالية من قبيل الخدمات المالية وخدمات التأمين (انظر الجدول ١).

الجدول ١

الصادرات من الخدمات التجارية حسب الوضع الإنمائي، ٢٠١٥ (بالنسبة المئوية)

الفئة	الاقتصادات المتقدمة النمو	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	الاقتصادات النامية	أقل البلدان نموا
الخدمات المتصلة بالسلع	٣,٢	٥,٦	٣,١	٣,٧
النقل	١٧,٠	٣٥,٠	٢٠,٤	٢٠,٨
السفر	٢٠,٦	٢٢,٦	٣٧,٤	٥٢,٦
البناء	١,٣	٥,٦	٢,٨	٢,٢
القطاع المالي، التأمين	١٤,٢	٢,٢	٥,٨	٢,٧
الملكية الفكرية	٨,٩	٠,٩	١,٠	٠,٣
الاتصالات السلكية واللاسلكية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	١٠,٦	٨,٣	٨,٦	٦,٢
خدمات تجارية أخرى	٢٣,١	١٦,٥	١٩,٥	٨,٢
خدمات شخصية، ثقافية، ترفيهية	٠,٩	٠,٦	٠,٦	٠,٣
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

١٠ - وفي عام ٢٠١٥، بلغت حصة الخدمات من إجمالي الصادرات من السلع والخدمات ٢٧ في المائة في الاقتصادات المتقدمة النمو، و ١٥ في المائة في الاقتصادات النامية. وتركز هذه البيانات المتعلقة بتجارة الخدمات على التجارة عبر الحدود، ولا تشمل تجارة الخدمات عن طريق الوجود التجاري أو الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين. ويكتسي هذا الأمر أهمية بوجه خاص مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأنشطة التجارية المضطلع بها عن طريق الوجود التجاري، من خلال الاستثمار المباشر الأجنبي، هي الأسلوب الرئيسي للتوريد. ويمكن استنتاج ذلك من خلال نمو المبيعات التي تحققها فروع الشركات الأجنبية التي بلغت ٣٧ تريليون دولار في عام ٢٠١٥، أي بزيادة من قيمة بلغت ٣٤ تريليون دولار في عام ٢٠١٤ و ٣٢ تريليون دولار في عام ٢٠١٣[٥]. وفي الواقع أن الخدمات كانت تمثل ٥٣ في المائة من الاستثمار المباشر الأجنبي في المجالات الجديدة على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٥، وقد بلغت ما قدره ٤٠٨ بلايين دولار. أما الصادرات من الخدمات المقدمة عن طريق الأسلوب ٤، فإنها تسجل اتجاها تصاعديا بوجه عام، على أساس النمو في عدد

(٥) *World Investment Report 2016: Investor Nationality — Policy Challenges* (United Nations publication, Sales No. E.16.II.D.4).

المهاجرين والتحويلات. ويكتسي هذا النوع من التجارة أهمية بوجه خاص في مجال الخدمات المهنية والتجارية، وكذلك في الخدمات المتصلة بالزراعة والصناعة التحويلية والتعدين. وفي عام ٢٠١٥، أرسل المهاجرون ما قدره ٥٨٢ بليون دولار إلى بلدانهم الأصلية، بما في ذلك ٤٣٢ بليون دولار إلى البلدان النامية. وفي عام ٢٠١٣، كانت نسبة ٧١ في المائة من العمال المهاجرين، البالغ عددهم ١٥٠ مليون شخص، مركّزة على قطاع الخدمات(٦).

١١ - وعلاوة على ذلك، لا تعكس البيانات المتعلقة بتجارة الخدمات عبر الحدود الخدماتِ ذات القيمة المضافة العالية التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الصادرات من السلع، ولا سيما في قطاعات مثل الطاقة والكيميائيات والأجهزة ومعدات النقل. وفي عام ٢٠١١، كانت الخدمات تمثل ٥٩ في المائة من الصادرات الإجمالية في الاقتصادات المتقدمة النمو، و ٤٣ في المائة في الاقتصادات الأخرى، وهو ما يتجاوز إلى حد كبير حصصها من صادرات الخدمات ضمن إجمالي الصادرات. ونمت نسبة الخدمات المستوردة التي يضاف ما تحققه من قيمة إلى القيمة الإجمالية للصادرات لجميع البلدان بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١١، حيث كانت تمثل ١٦ في المائة في الاقتصادات المتقدمة النمو و ١١ في المائة في الاقتصادات أخرى (انظر الشكل السابع). وهذا يشير إلى زيادة القابلية لتداول الخدمات، وإلى دورها التمكيني للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وما يحرّك هذه العملية أيضا هو تحوّل الاقتصادات إلى اقتصادات ''تقديم الخدمات'' حيث يتزايد اعتماد الزراعة والصناعة التحويلية والقطاعات الأخرى على الخدمات في مجالي الإنتاج والتجارة. فعلى سبيل المثال، تمثل المكونات المادية حتى لقطعة ملبوساتٍ بسيطة، من قبيل سترة مثلا، مجرد ٩ في المائة من الثمن بما يشمل العمل والنسيج. أما النسبة المتبقية، وقدرها ٩١ في المائة، فهي تمثل مجموعة واسعة من الخدمات مثل تجارة التجزئة، والخدمات اللوجستية، والأعمال المصرفية، والتسويق(٧). وهذا يشير إلى أهمية الخدمات، ولا سيما الخدمات المتعلقة بالهياكل الأساسية، باعتبارها عنصرا تمكينيا للقطاعين التجاري والاقتصادي، وأداة لتنويع الصادرات. غير أن العديد من البلدان النامية لم تستغل بعد الإمكانات الكاملة للاقتصاد والتجارة القائمين على الخدمات(٨). ويجري في إطار عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالخدمات، التي يُجريها الأونكتاد،

(٦) الأونكتاد (٢٠١٦)، الخدمات والتنمية والتجارة (TD/B/C.I/MEM.4/11).

(٧) الأونكتاد (٢٠١٦)، تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية (TD/B/C.I/MEM.4/12).

(٨) Mina Mashayekhi, Marcelo Olarreaga and Guido Porto, “Services, trade and development” (UNCTAD, 2011); *Economic Development in Africa Report 2015: Unlocking the Potential of Africa’s Services Trade for Growth and Development* (United Nations publication, Sales No. E.15.II.D.2); UNCTAD, ”Services policy review: Bangladesh”, 2015.

تقديم المساعدة إلى البلدان من أجل وضع سياسات متسقة وأطر تنظيمية ومؤسسية سعيا إلى تعزيز قطاع الخدمات.

الشكل السابع
حصة الخدمات الأجنبية ذات القيمة المضافة من إجمالي الصادرات، ١٩٩٥ و ٢٠١١
(بالنسبة المئوية)

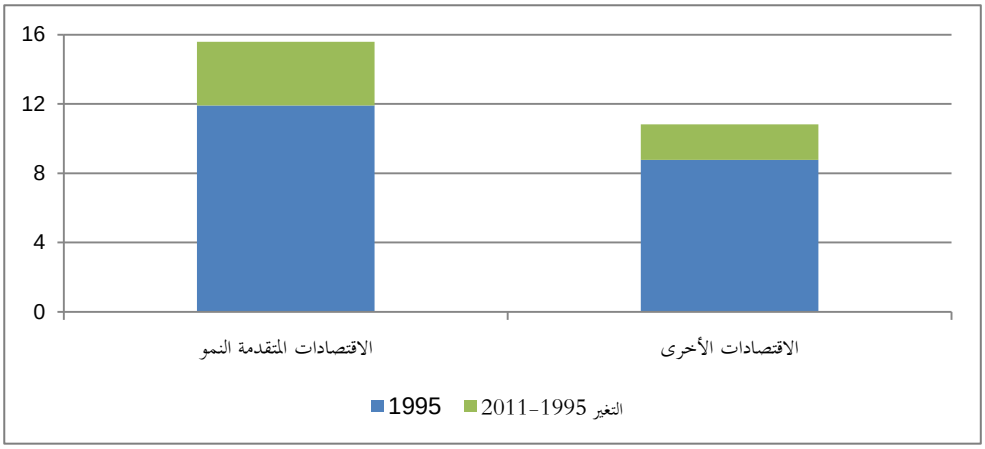

المصدر: الأونكتاد، استنادا إلى قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بالأنشطة التجارية ذات القيمة المضافة.

الإطار ١
الاقتصاد الرقمي والتجارة

تتيح الخدمات التي توفرها الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الاضطلاع بأنشطة اقتصادية واجتماعية حديثة، وهو ما يسهم في زيادة الإنتاجية والقدرة على المنافسة. إذ يؤدي تحقيق زيادة قدرها ١٠ في المائة في استخدام شبكة الإنترنت في بلد من البلدان المصدِّرة إلى زيادة عدد المنتجات المتداولة بين بلدين بنسبة ٠,٤ في المائة، وكذلك إلى زيادة متوسط قيمة التجارة الثنائية لكل منتج من المنتجات بنسبة ٠,٦ في المائة[أ]. وتتعزز التجارة عبر الحدود إلى حد كبير عن طريق تحقيق أوجه الكفاءة الناجمة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبوسائل الإنجاز الإلكترونية. ويكتسي هذا النوع من التجارة الإلكترونية، والتجارة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام، أهمية حاسمة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يتيح لها النفاذ إلى أسواق محلية ودولية جديدة، والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية[ب]. وتؤدي خدمات

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضا دورا هاما في دعم تعميم الخدمات المالية من خلال وضع خدمات مالية رقمية. ولا تزال الالتزامات السارية عبر الحدود، في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، محدودة في سياق الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات (غاتس). وفي حين أدّت الاتفاقات التجارية الإقليمية إلى زيادة الالتزامات المتعلقة بخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن ثمة قواعد تنظيمية بارزة لا تزال قائمة، من قبيل الوجود التجاري ومتطلبات إضفاء الطابع المحلي. ويمكن أن يُقترح، في إطار الاتفاق المتعلق بالتجارة في الخدمات، أن تتم معالجة مسائل حماية البيانات عن طريق الاعتراف المتبادل بنُظم حماية المستهلك بدلا من متطلبات الوجود المحلي.

(أ) البنك الدولي (٢٠١٦)، تقرير التنمية في العالم ٢٠١٦: العوائد الرقمية.

(ب) TD/B/C.I/MEM.4/12، تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية عن أعمال دورته الرابعة، حزيران/يونيه ٢٠١٦. الأونكتاد.

١٢ - ومن المرجح أن يؤدي ضبط حركة التجارة الدولية إلى كبح احتمالات النمو الاقتصادي العالمي على الأمد الطويل، وهو ما سيترتب على انعكاسات كبيرة على الجهود العالمية التي تُبذل من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تشكل محاولات توسيع نطاق الفرص التجارية الرامية إلى حفز النمو الشامل والمستدام عنصرا هاما من تلك الجهود. ولا بد أن يُستعان باعتبارات السياسة العامة في توجيه إجراءات السياسات الوطنية والجهود العالمية الهادفة إلى تحقيق نتائج جولة الدوحة الموجهة نحو التنمية.

ثالثا - التجارة وخطة عام ٢٠٣٠ - من القرارات إلى اتخاذ إجراءات[٩]

١٣ - يمكن أن تؤدي التجارة دورا هاما في إطار المساعي المبذولة على الصعيد العالمي لتحقيق التنمية المستدامة. وعلى مدى العقود الماضية، اندمج عدد متزايد من البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وفي معظم التجارب الإنمائية الناجحة التي تُروى، تُعَدُّ التجارة عنصرا هاما من عناصر هذه العملية. غير أنه لا تزال هناك بلدان وشعوب تخلفت عن الركب. ويظل الفقر وأوجه عدم المساواة، سواءً فيما بين الدول أو داخلها، من التحديات الكبرى الماثلة. ومنذ عام ١٩٩٠، تحققت معظم النتائج البارزة المتعلقة بالحد من الفقر في عدد قليل

(٩) UNCTAD, “From decisions to actions: report of the Secretary-General of UNCTAD to UNCTAD XIV” (New York and Geneva, 2015).

من البلدان النامية الكبيرة. ولا يزال أكثر من بليون شخص يعيشون في فقر مدقع في جميع أنحاء العالم. وهذه الظروف تجعل من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ المتعلقة بالقضاء على الفقر تحديا من نوع خاص، لأنها تتطلب رفع حد الاستهلاك الأدنى في عملية إعادة التوزيع على الصعيدين العالمي والوطني إلى خط الفقر البالغ ١,٢٥ دولار يوميا. وستكون أقل البلدان نموا العنصر الأساسي في الاختبار الحاسم لتحقيق هذا الهدف. وهذا يعني أن القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠ في أقل البلدان نموا يتطلب حدوث معجزة اقتصادية أكبر من معجزة الصين[١٠]. وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات وبذل جهود غير مسبوقة.

الإطار ٢
التجارة والعمالة

يُعَدُّ ضعف أداء الاقتصاد العالمي السبب والنتيجة في آن معا لظاهرة البطالة المنتشرة على نطاق واسع في العالم: فلقد ظل ١٩٧,١ مليون شخص عاطلين عن العمل في عام ٢٠١٥، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢٧ مليون شخص عن فترة ما قبل الأزمة العالمية[أ]. وهذا يزيد من حجم التحدي المتمثل في توفير العمل اللائق، ولا سيما في العديد من الاقتصادات النامية، حيث لا يزال العمل غير النظامي ظاهرة مستمرة. ومن شأن الفرص التي تتيحها التجارة، فضلا عن السياسات الأخرى التي تُنتهج لتكمّلها، أن تكون مفيدة لتحسين مستوى العمالة، وبخاصة بالنسبة للبلدان ذات الأسواق المحلية الصغيرة. وقد أصبحت التجارة في الخدمات على وجه الخصوص ذات أهمية متزايدة، وهو عامل يتعين أن يؤخذ بعين الاعتبار في عملية وضع السياسات على الصعيد الوطني. ويشكل قطاع الخدمات المصدر الرئيسي للعمالة، إذ كان يمثل ٤٦ في المائة من الوظائف على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٥، وهو بات يكتسي أهمية متزايدة لإيجاد الوظائف ذات الصلة بسلاسل القيمة العالمية (انظر الشكل أدناه). أما الآثار غير المباشرة الناشئة عن الصادرات من الخدمات، فهي أكثر بروزا في قطاعات معينة، إذ يمكن لوظيفة واحدة في مجال السياحة أن تؤدي إلى إنشاء ثلاث وظائف في أماكن أخرى، كما يمكن لوظيفة واحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات أن تؤدي إلى إنشاء أربع وظائف في أماكن أخرى.

(١٠) *Least Developed Countries Report 2015: Transforming Rural Economies* (United Nations publication, Sales No. E.15.II.D.7).

عدد ونسبة وظائف الخدمات ذات الصلة بسلاسل القيمة العالمية، ١٩٩٥-٢٠١٣
(بالملايين وبالنسب المئوية)

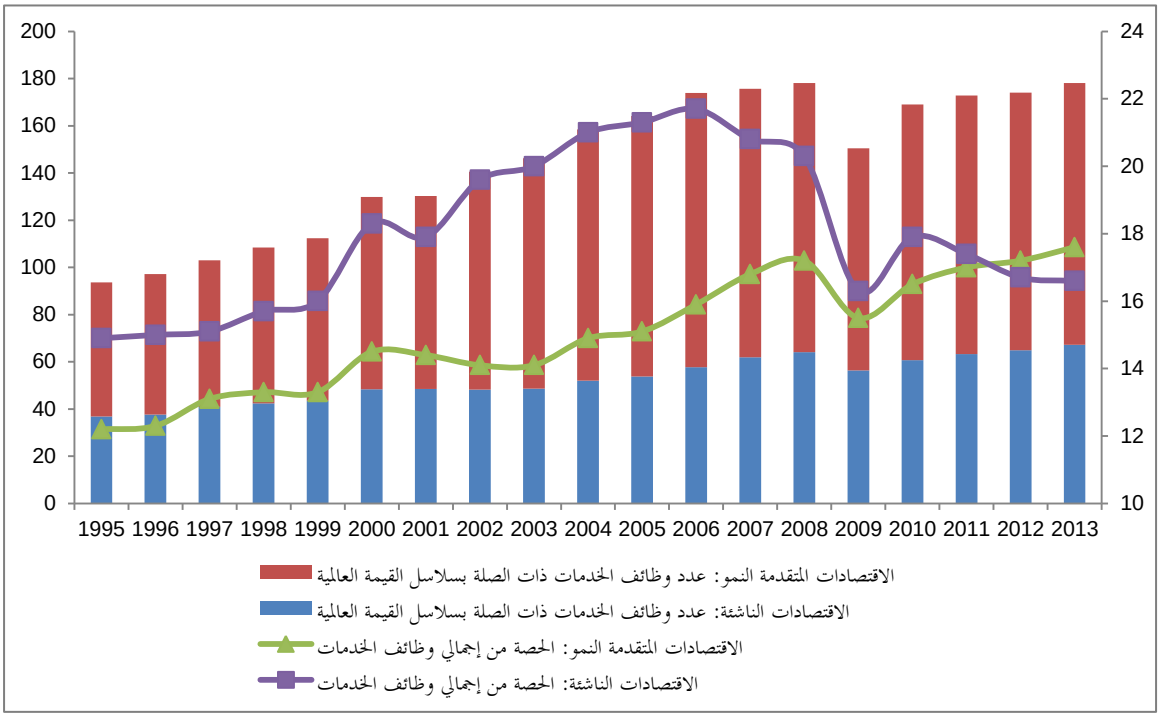

المصدر: إدارة البحوث التابعة لمنظمة العمل الدولية، استنادا إلى قاعدة البيانات العالمية للمدخلات والمخرجات.

(أ) International Labour Organization, *World Employment Social Outlook 2016: Transforming Jobs to End Poverty* (Geneva, 2016).

١٤ - وبذلك تزداد أهمية دور التجارة باعتبارها من العناصر التمكينية الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. غير أن تحويل المكاسب الناجمة عن التجارة الدولية إلى نمو مستدام ليست بالعملية التلقائية، وهي عملية لا تؤدي إلى التوزيع العادل للدخل أو إلى إنشاء فرص عمل أو تحقيق التنمية المستدامة. ورغم أن القدرة التنافسية للتصدير هي شرط أساسي مسبق لكي تكون التجارة مصدرا من مصادر تمويل التنمية، فإن نجاح التكامل التجاري لا يعني أن مكاسب الرفاه الاجتماعية والاقتصادية ستوزَّع بشكل عادل بين مختلف شرائح السكان. ذلك أن التغييرات الهيكلية المرتبطة بالتجارة تنطوي على تكاليف التكيّف، حتى أن أوجه تفاوت الدخل قد تزداد.

١٥ - ولذا فمن الضروري وضع مجموعة متسقة ومتكاملة من السياسات الاستباقية، مع اتباع نهج شمولي قائم على تعبئة جميع أدوات السياسة المتاحة من أجل مساعدة البلدان على تعزيز قدراتها على الاستفادة من التجارة لتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي اتباع هذا الخليط من السياسات بطريقة متسقة، ومصممة خصيصا لتلبية احتياجات التنمية لكل بلد. ومن الأهمية بمكان الاستفادة من الزخم الهام الناتج عن اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة، وترجمة الثبات في العزم الذي يتبدى في القرارات المتخذة في هذا الصدد إلى أفعال. وقد تمكن مؤتمر الأونكتاد الرابع عشر الذي عُقد في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦ في نيروبي، بوصفه أول مؤتمر وزاري من مؤتمرات الأمم المتحدة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من تحقيق توافق للآراء على الصعيد العالمي بشأن مسارات العمل الرئيسية التي لا غنى عن اعتمادها لبلوغ أهداف التنمية المستدامة عن طريق الاستفادة من الدور الذي تؤديه التجارة.

١٦ - بناء القدرات الإنتاجية لإحداث تحولات عميقة في الاقتصادات: تشكل التجارة إحدى الوسائل الهامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠. ويتعين دعم هذه العملية بسياسات متسقة تشمل الموارد المالية، والاستثمار، والتجارة، والتكنولوجيا، وتنظيم المشاريع، واستغلال العلاقة بين التجارة والاستثمار لأغراض التنويع من خلال الاستفادة من سلاسل القيمة العالمية. ورغم أن سلاسل القيمة العالمية تتيح فرصا للبلدان من أجل التخصص في جزء معين من عملية الإنتاج، أو في أداء مهام محددة، وتمكّن بالتالي من إنجاز مشروع التصنيع بشكل أسرع، فإن الفوائد الناجمة عن سلاسل القيمة العالمية ليست تلقائية، نظرا إلى أن الاستفادة من فوائد سلاسل القيمة العالمية ليست من الأمور التلقائية، وأن تسلّق سلاسل القيمة المضافة ليس بالعملية السهلة. وفي بعض الحالات، أدّت التجارة ذات الصلة بسلاسل القيمة العالمية إلى ''تصنيع هزيل''، حيث يتخصص البلد المعني في أنشطة لا تتطلب سوى مهارات قليلة وإنتاجية منخفضة، ولا تؤدي إلى تحقيق التنمية الطويلة الأجل. فعلى سبيل المثال، يتكوّن أكثر من ٨٥ في المائة من الصادرات الإجمالية لأقل البلدان نموا في مجال الصناعات التحويلية من السلع المصنعة القائمة على كثافة اليد العاملة، وكثافة استهلاك الموارد، والمهارات القليلة، وكثافة العنصر التكنولوجي. وهذه نقطة هامة بوجه خاص لأن البلدان التي تُنتج منتجات أكثر تطورا من الناحية التكنولوجية بقيمة مضافة عالية تميل إلى تحقيق النمو بشكل أسرع.

١٧ - دول أكثر فعالية وأسواق أكثر كفاءة: لا يزال تدخل الدول على النحو الملائم أمرا مبرَّرا لكي تعمل الأسواق بكفاءة. وفي حين أن ذلك يستدعي أن تضطلع الدول بدور فعال في تنظيم الأسواق لكفالة المنافسة وحماية المستهلك، فإن تيسير بيئة الأعمال وتنمية المهارات، وتنظيم وتعزيز خدمات الهياكل الأساسية، بما في ذلك الخدمات المالية، وخدمات النقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات المياه والطاقة، أمور تكتسي أهمية بوجه خاص. إذ توفّر خدمات الهياكل الأساسية المدخلات الأساسية لجميع الأنشطة الاقتصادية وتشكل عاملا محدِّدا مباشرا لإنتاجية الاقتصادات وقدرتها على المنافسة، بينما تمثل القواعد التنظيمية المحدِّدات الرئيسية للأداء القطاعي. وفي الوقت نفسه، كثيرا ما تدعو الحاجة إلى توافر القواعد التنظيمية لكفالة حصول الجميع على الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم. وفي الواقع، يتطلب تحقيق العديد من الأهداف والغايات في إطار التنمية المستدامة توافر هياكل وخدمات أساسية تعمل بشكل جيد، وإتاحة الإمكانية للجميع للانتفاع بها. وهي تشمل: الهدف ٥ المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين (الخدمات المالية)؛ والهدف ٦ المتعلق بتوافر المياه وخدمات الصرف الصحي (خدمات المياه)؛ والهدف ٧ المتعلق بضمان الحصول على الطاقة (خدمات الطاقة)؛ والهدف ٨ المتعلق بالنمو المطرد (الخدمات المالية)؛ والهدف ٩ المتعلق بإقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود (الخدمات المالية، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات النقل على سبيل المثال)، والهدف ١٠ المتعلق بالحد من انعدام المساواة (التحويلات). ونظرا لكثرة ورود موضوع الخدمات ضمن أهداف التنمية المستدامة، تُعتبر خطة عام ٢٠٣٠ خطةً لتوفير الخدمات أساسا.

١٨ - معالجة أوجه الضعف، وبناء القدرة على الصمود: يتطلب القضاء على الفقر معالجة أوجه الضعف الاقتصادية في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك أقل البلدان نموا، والدول النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وبين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، شهد ٣٥ بلدا من البلدان النامية متوسط معدل نمو سنوي للصادرات من السلع يزيد على ١٠ في المائة، ولكن ٣٢ بلدا من تلك الفئة سجلت تقلصا في الصادرات (انظر الإطار ٣). وللتغلب على مكامن الضعف، يتعين على هذه البلدان وضع استراتيجيات سليمة لبناء القدرة على الصمود إزاء الصدمات الخارجية. وهذا يعني تحديد القدرات الإنتاجية اللازمة للحصول على ”خليط ذكي من المنتجات“ بما يشمل زيادة القيمة المضافة، وإيجاد عمالة منتجة. ومن الأمثلة المكللة بالنجاح لعملية التنويع هذه في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، يُذكر التخصص في مجالات مثل المنتجات المعدنية المصنعة، والمنتجات الغذائية العضوية، وخدمات السياحة المتخصصة، وخدمات التصدير المتصلة بالأعمال، وخدمات الاستعانة بمصادر خارجية.

وتمثل تجارة الخدمات خيارا رئيسيا لتنويع الصادرات. وتدعو الحاجة هنا إلى توافر الكفاءة في تقديم الخدمات التجارية والمهنية وخدمات الهياكل الأساسية من أجل توفير المدخلات الأساسية لدعم التجزؤ الدولي للإنتاج.

الإطار ٣
الأداء التجاري لأقل البلدان نموا وبرنامج عمل إسطنبول

حدد برنامج عمل إسطنبول، المعتمد في عام ٢٠١٠ في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، هدفا طموحا يتمثل في تمكين نصف أقل البلدان نموا من استيفاء معايير رفعها من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠، بما في ذلك عن طريق مضاعفة حصتها من التجارة العالمية، على النحو الذي جرى تأكيده مجددا في الغاية ١٧-١١ من أهداف التنمية المستدامة. وقد بلغت أقل البلدان نموا منتصف الطريق على مسار العقد المحدد، لكنها ليست في سبيلها إلى تحقيق هذا الهدف. وقد انخفضت حصة أقل البلدان نموا من الصادرات من السلع على الصعيد العالمي من ١,١ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٥، في حين ارتفعت حصة صادرات الخدمات من أقل البلدان نموا من ٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٥ (انظر الشكل أدناه). وأقرّ استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول، الذي أُجري في أيار/مايو ٢٠١٦، بأن الكثير من أقل البلدان نموا لا يزال يواجه تحديات متعددة، بما في ذلك حالة من الركود في التدفقات التجارية. وقد وُجهت في هذا الصدد دعوة إلى اتخاذ إجراءات سريعة. وعلى الرغم من التحسينات الأخيرة التي جرى إدخالها على الشروط المتعلقة بنفاذ أقل البلدان نموا إلى الأسواق، من قبيل وصول جميع المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، وجعل قواعد المنشأ المنطبقة قواعد شفافة وبسيطة، فإن صادرات أقل البلدان نموا لا تزال مركزة إلى حد كبير في عدد قليل من المنتجات الأولية، إذ تمثل السلع الأولية أكثر من ٧٠ في المائة من صادراتها، وتظل تلك البلدان عرضة لتقلب أسعار السلع الأساسية والصدمات الخارجية[أ]. ومن ثم، فإن أحد التحديات التي تكتسي أهمية خاصة يتمثل في تعزيز بناء القدرات الإنتاجية في قطاعي الصناعة والخدمات من أجل النهوض بالتنويع الاقتصادي.

حصة أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية من سلع وخدمات، ٢٠١٠-٢٠١٥
(بالنسب المئوية)

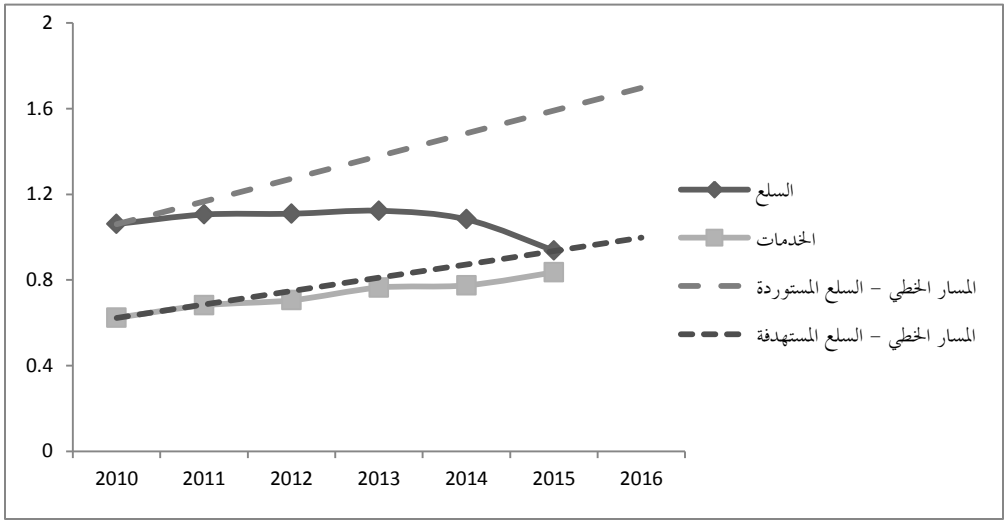

المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

(أ) الأمم المتحدة (٢٠١٦)، استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول (A/CONF.228/L.1).

١٩ - تعزيز تعددية الأطراف، وإيجاد حلول مشتركة: يُعَدُّ العمل الجماعي على الصعيد العالمي من خلال التعاون المتعدد الأطراف أمرا لا غنى عنه من أجل مواجهة التحديات الماثلة عبر الحدود الوطنية، سواءً فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي للتنمية المستدامة. ويكتسي تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة أمرا حاسما لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي مجال التجارة، لا يزال إيجاد نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف، يُعتبر حجر الزاوية لهذه الشراكة، على النحو المعترف به في الغاية ١٧-١٠ في إطار أهداف التنمية المستدامة. وينبغي النظر إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف باعتباره من المنافع العامة العالمية، نظرا إلى أن مبدأ عدم التمييز إنما يعكس الخصائص غير التنافسية التي لا يُستثنى منها أحد والتي تشكل سمة المنافع العامة. ويمثل تنشيط النظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال تعزيز التركيز على التنمية باعتباره من المنافع العامة العالمية، وتجديد الزخم اللازم لهذه العملية وإبراز أهميتها، من العناصر الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

رابعا – التطورات المستجدة في النظام التجاري المتعدد الأطراف

٢٠ – يبدو أن التحولات الأخيرة في مجالي التجارة والسياسة العامة تدلّ على بدء حقبة جديدة في النظام التجاري الدولي. إذ بات الدور المركزي للنظام التجاري المتعدد الأطراف يتأثر على نحو متزايد بعدم إحراز قدر كاف من التقدم في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار جولة الدوحة، وذلك بموازاة انتشار المفاوضات الإقليمية الجماعية الكبرى بوتيرة متسارعة. وقد تنطوي هذه التطورات على آثار تتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

٢١ – ولا يزال النظام التجاري المتعدد الأطراف يشكل محور الإطار المؤسسي العالمي الذي تقوم عليه التجارة، ويظل يتمتع بالمشروعية باعتباره من المنافع العامة العالمية. وتُسهم القواعد والضوابط المتفاوض عليها تفاوضا متعدد الأطراف في الحدّ من التمييز ومن الحواجز التي تعوق التجارة، كما أن المهام غير التفاوضية تكتسي طابعا أساسيا لتحقيق الشفافية والقدرة على التنبؤ والاستقرار في إطار التجارة الدولية. وقد خلص تقرير لمنظمة التجارة العالمية إلى أن اقتصادات مجموعة العشرين طبّقت، في الفترة من منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى منتصف أيار/مايو ٢٠١٦، ما مجموعه ١٤٥ من التدابير الجديدة التي تقيّد التجارة، وفي المقام الأول إجراءات تصحيحية للتبادل التجاري (٦١ في المائة)، تليها تعريفات الاستيراد. وقد أدّى ذلك، إلى جانب الوتيرة البطيئة لإزالة القيود، إلى زيادة قدرها ١٠ في المائة في العدد الإجمالي للتدابير التقييدية. ومن بين التدابير المقيِّدة للتجارة التي سُجلت منذ عام ٢٠٠٨، البالغ عددها ١ ٥٨٣ تدبيرا، لم تتم إزالة سوى ٣٨٧ تدبيرا بحلول منتصف أيار/مايو ٢٠١٦، وهذا يعني أن هناك ١ ١٩٦ من التدابير التقييدية لا تزال قائمة، وهي تشمل ٥,٠ في المائة من قيمة الواردات العالمية[(١١)].

٢٢ – وتقوم القواعد والضوابط المتفاوض عليها تفاوضا متعدد الأطراف على نظام إنفاذ فعال. ذلك أن آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية تمثّل هيئة قضائية دولية فريدة من نوعها وتكفل الطابع التلقائي لإجراءات هيئات التحكيم والإجراءات التصحيحية المتخذة في حال عدم الامتثال. وقد جرى استخدام هذا النظام على نطاق واسع من جانب أعضاء منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك في حل المنازعات التجارية بين الأطراف في الترتيبات التجارية الإقليمية، وهو ما يدل على استمرار فعالية النظام ومشروعيته. ومنذ عام ١٩٩٥، تلقت آلية تسوية المنازعات ٥٠٧ طلبات للتشاور (حتى حزيران/يونيه ٢٠١٦)، وهو ما يفوق عدد المنازعات التي تلقتها مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية

(١١) منظمة التجارة العالمية، ”التقرير المتعلق بالتدابير التجارية لمجموعة العشرين“، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٦. متاح على الرابط التالي: http: //unctad.org/en/PublicationsLibrary/ecidc2014misc1_bp10.pdf.

والتجارة (مجموعة غات) خلال ٤٧ عاما، البالغ عددها ٣٠٠ منازعة. وتتعامل الآلية التابعة لمنظمة التجارة العالمية مع منازعات تغطي أكثر من ترليون دولار من التدفقات التجارية. ومع بطء وتيرة وضع القواعد الثابتة والراسخة المتفاوض عليها تفاوضا متعدد الأطراف، برز اتجاه لدى البلدان يتمثل في السعي إلى حل المنازعات التجارية عن طريق آلية قضائية بدلا من جهود وضع القواعد. وقد تناولت المنازعات الأخيرة المسائل المتعلقة ببرنامج المفاوضات (الإعانات الزراعية على سبيل المثال)، ومجالات جديدة لتجارة الخدمات، من قبيل الخدمات المالية والمسائل ذات الصلة بمنح تأشيرات لغير المهاجرين، والمسائل الناشئة التي تخلف أثرا على السياسات العامة الأخرى (كالصحة العامة، والسياسة الصناعية، والطاقة المتجددة، والموارد الطبيعية). وفي الوقت نفسه، تأكدت من خلال ذلك أيضا ضرورة تحديث قواعد منظمة التجارة العالمية عن طريق التفاوض لا عن طريق مراجعة الأحكام القضائية.

٢٣ - ويتجه النظام التجاري المتعدد الأطراف أيضا نحو تحقيق الطابع العالمي بما يتفق مع الضرورة الحتمية لتعزيز ”نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف“ على النحو المنصوص عليه في الهدف ١٧-١٠ من أهداف التنمية المستدامة. وقد جرى السعي إلى تحقيق ذلك من خلال عمليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. فبحلول تموز/يوليه ٢٠١٦، بلغ عدد البلدان المنضمة إلى المنظمة منذ عام ١٩٩٥ ما مجموعه ٣٦ بلدا، بما في ذلك ٩ من أقل البلدان نموا. وجرى مؤخرا في المؤتمر الوزاري العاشر اعتماد مجموعة التدابير المُمهِّدة لانضمام كلّ من أفغانستان وليبريا، وبذلك يصبح عدد الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ١٦٤ عضوا. وقد اعتمدت هذه البلدان إصلاحات سياساتية هامة لجعل نظمها التجارية متوافقة مع منظمة التجارة العالمية. ويُذكر من بين التحديات الرئيسية التي صودفت في هذا الصدد التفاوض على شروط متوازنة للانضمام بما يتفق مع احتياجاتها الإنمائية، وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بمرحلة ما بعد الانضمام. وكثيرا ما تجد البلدان المنضمة نفسها مضطرة لقبول شروط أكثر تقييدا إلى حد كبير على الرغم من المرحلة الإنمائية المتواضعة التي بلغتها. ويقدم الأونكتاد المساعدة إلى هذه البلدان في جميع مراحل عمليات انضمامها.

جولة الدوحة

٢٤ - بدأت جولة الدوحة في عام ٢٠٠١، ويشمل جدول أعمالها مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق ووضع القواعد ضمن إطار العملية الواحدة، بالإضافة إلى جدوليْ أعمال ضمنيين يتعلقان بالزراعة والخدمات. وكان الهدف من المفاوضات إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية إلى الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في التنفيذ، والمعاملة

الخاصة والتفضيلية بغية تصحيح الاختلالات التي تنطوي عليها نتائج جولة أوروغواي. وفي البداية، كان الهدف أن تُختتم المفاوضات بحلول عام ٢٠٠٤. وفي أعقاب المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في بالي، إندونيسيا، والذي اعتُمدت خلاله ”مجموعة تدابير بالي“، بما يشمل اتفاقا بشأن تيسير التجارة ومسألة الأمن الغذائي، كان محور تركيز المناقشة القيام، بحلول تموز/يوليه ٢٠١٥، بصياغة برنامج عمل لمرحلة ما بعد بالي من أجل اختتام جولة الدوحة وإحراز تقدم في الوقت نفسه نحو التصديق على اتفاق تيسير التجارة وإيجاد حل دائم لمسألة الأمن الغذائي. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، بلغ عدد التصديقات على اتفاق تيسير التجارة ٨٤ تصديقا، في حين سيبدأ نفاذ هذا الاتفاق بمجرد إعلان ثلثي أعضاء منظمة التجارة العالمية عن قبول الاتفاق رسميا.

٢٥ - وأثمر المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في الفترة من ١٥ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، في نيروبي، عن اعتماد إعلان وزاري إلى جانب ستة قرارات وزارية بشأن المسائل قيد التفاوض[١١]. وهي تشمل أربعة قرارات بشأن الزراعة (تتعلق، على التوالي، بما يلي: (أ) القدرة التنافسية في مجال التصدير، بما في ذلك إلغاء إعانات التصدير؛ (ب) والاحتفاظ بمخزونات حكومية من الغذاء لأغراض الأمن الغذائي؛ (ج) وآلية ضمانات خاصة للبلدان النامية؛ (د) والقطن)، واثنتين من المسائل المتعلقة بأقل البلدان نموا، تتعلقان بـ (هـ) المعاملة التفضيلية للخدمات المقدمة من أقل البلدان نموا بموجب إعفاء يُمنح لأقل البلدان نموا في مجال الخدمات؛ (و) قواعد المنشأ التفضيلية لأقل البلدان نموا. وكان القرار المتخذ بشأن إلغاء إعانات التصدير في المجال الزراعي يكتسي أهمية خاصة رغم التراجع الملحوظ في اللجوء إلى تلك التدابير منذ عام ٢٠٠١. وفي تطور إيجابي موازٍ، وافق ٥٣ عضوا من أعضاء منظمة التجارة العالمية على جداول إلغاء التعريفات بموجب الاتفاق المتعلق بتكنولوجيا المعلومات.

عملية ما بعد نيروبي

٢٦ - برزت أهم العقبات نتيجةً لعدم تمكن أعضاء منظمة التجارة العالمية من الاتفاق على كيفية المضي قدما في مفاوضات جولة الدوحة بعد المؤتمر الوزاري العاشر. وجرى الإقرار بالخلاف القائم بين الأعضاء في الفقرة ٣٠ من الإعلان الوزاري، بالإشارة إلى أنهم ”يدركون أن العديد من الأعضاء يعيدون التأكيد على خطة الدوحة الإنمائية، والإعلانات والقرارات التي اعتُمدت في الدوحة وفي المؤتمرات الوزارية التي عُقدت منذ ذلك الحين ولكن أعضاء آخرين لا يعيدون التأكيد على الولايات المنوطة بجولة الدوحة، لأنهم يعتقدون أنه

يلزم اعتماد نُهج جديدة لتحقيق نتائج ذات مغزى في المفاوضات المتعددة الأطراف''. وقد أعربت عدة بلدان عن اعتقادها بأن هذا يعني ضمنا إنهاء جولة الدوحة، وفتح الباب أمام تفكيك إطار العملية الواحدة والبحث عن نُهج جديدة ومسائل جديدة. ورأت بلدان عدة أخرى، ولا سيما البلدان النامية، أن قرار البدء بجولة الدوحة قد اتُخذ بتوافق الآراء، وبالتالي فإنه لا يمكن إنهاء الجولة دون اتخاذ قرار بتوافق الآراء في هذا الصدد.

٢٧ - وبذلك، أدّت حال عدم اليقين المتعلقة بعملية ما بعد نيروبي إلى وضع مفاوضات جولة الدوحة المستمرة منذ ١٥ عاما على مفترق طرق، مع ما يستتبع ذلك من انعكاسات هامة على مهام التفاوض التي تضطلع بها منظمة التجارة العالمية. ومن الجدير بالذكر أن هيكل جولة الدوحة وأساليب عملها، بما في ذلك إطار العملية الواحدة الذي يشمل جدول أعمال واسع النطاق، هي مواضيع باتت مثار تشكيك علني، بل ومن المقترح طرح مسائل جديدة أخرى للمناقشة. وقد أعربت البلدان المتقدمة النمو عن خيبة أملها إزاء استمرار عدم المعاملة بالمثل في إطار المفاوضات من جانب الاقتصادات الناشئة. ولذلك فقد دعت إلى الممايزة بين البلدان النامية من أجل كفالة أن يتعهد كل بلد بالتزامات على نحو يتناسب مع حصته في التجارة العالمية. وتعتبر البلدان النامية بشكل عام أن هيكل جولة الدوحة الحالي قد وُضع لتصحيح الاختلالات الناتجة عن جولة أوروغواي، وهي تودّ أن تُواصِل المفاوضات بشأم المسائل الرئيسية في إطار الهيكل الحالي ومبادئ المعاملة الخاصة والتفضيلية.

٢٨ - وقد أدّت مفاوضات جولة الدوحة التي طال أمدها إلى تحويل محور تركيز العديد من الأطراف الفاعلة إلى نُهج بديلة لتأمين مصالحها التجارية من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف والإقليمية حيث يجري بالفعل، من الناحية العملية، معالجة المسائل الجديدة التي يُتوخى إدراجها في برنامج منظمة التجارة العالمية (كالاستثمار، والقدرة التنافسية، والمؤسسات المملوكة للدولة). ويُنظر إلى هذه الخطوات على أنها أضعفت اهتمام الأطراف المشار إليها بالعمليات المتعددة الأطراف، وأدّت بالتالي إلى إضعاف مشاركة الاقتصادات الناشئة التي لا تزال تواجه، بالأخص منذ الأزمة الاقتصادية العالمية، تحديات كبيرة على صعيد السياسيات الاقتصادية المحلية، من قبيل اختلالات الاقتصاد الكلي، وانعدام الأمن الغذائي، وتقلص التصنيع.

٢٩ - ويبرز هذا الجمود أيضا في إطار العملية المتعددة الأطراف، في وقت تشهد فيه طبيعة التجارة بعينها تغيرا كبيرا نتيجةً لتوسع الأنشطة التجارية على طول سلاسل القيمة العالمية، وتحويل الاقتصادات إلى ''اقتصادات تقديم الخدمات''، وبروز الاقتصادات الناشئة، ونمو التجارة الرقمية. وتؤدي الأهمية المتزايدة التي تكتسيها مختلف التدابير التنظيمية، من قبيل الاستثمار والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، ضمن هيكل التجارة الحديثة، إلى تعميق التكامل وتحقيق التقارب التنظيمي على نحو قابل لأن يعالَج في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية. وبينما يتم تخفيض التعريفات الجمركية في موازاة الزيادة النسبية للتدابير غير الجمركية، فقد تحوَّل برنامج السياسة التجارية إلى خطة لتحقيق تكامل عميق لصالح تحريرٍ أعمق ومواءمةٍ تنظيمية ودعم تجارة سَلِسة وحرية حركة السلع والخدمات ورأس المال والمصانع والناس والتكنولوجيا (انظر الإطار ٤). ويبدو أن هذا الأمر يضع ما يسمى بـ ''التكامل السطحي'' الذي تدعمه المعايير والأدوات الحالية لمنظمة التجارة العالمية في وضع غير موات على الإطلاق، بل ويشكك في فعاليته لدعم هيكل التجارة الحالي.

الإطار ٤

آثار التدابير غير التعريفية على النشاط التجاري

على الرغم من تخفيض التعريفات الجمركية عن طريق التحرير التدريجي للتجارة على مدى العقود الماضية، فإن شروط النفاذ إلى الأسواق تتحدد بشكل متزايد من خلال التدابير غير التعريفية. وتمثل تلك التدابير عقبة أكبر بالنسبة إلى صادرات البلدان النامية بالمقارنة مع التعريفات الجمركية. وقد أظهرت البحوث التي أجراها الأونكتاد أن التدابير غير التعريفية تحدّ بشكل غير تناسبي من حجم الصادرات من البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية في الاتحاد الأوروبي تحدّ من الصادرات الزراعية من البلدان ذات الدخل المنخفض بنسبة ١٤ في المائة[أ]. كما أن التدابير غير التعريفية التي تطبقها بلدان مجموعة العشرين تحدّ من صادرات أقل البلدان نموا بأكثر من الضعف إذا ما قورنت بالتعريفات الجمركية. وبالنسبة إلى أقل البلدان نموا، فمن شأن توافر إمكانية النفاذ إلى الأسواق من دون دفع تعريفات جمركية أن يزيد من صادرات أقل البلدان نموا إلى مجموعة العشرين بنحو ٧ في المائة، ولكن الآثار الناجمة عن التدابير غير التعريفية المطبقة حاليا، والتي تنعكس من خلال تراجع النشاط التجاري، تقدَّر بنحو ١٧ في المائة[ب]. وتكتسي معالجة الآثار الناشئة عن التدابير غير التعريفية على النشاط التجاري، وبناء قدرات أقل البلدان نموا من أجل الامتثال للتدابير غير التعريفية المنطبقة، أهمية أساسية لتحقيق التوسع التجاري لتلك البلدان.

التدابير التعريفية وغير التعريفية، ٢٠٠٠-٢٠١٤ (بالنسبة المئوية والأرقام)

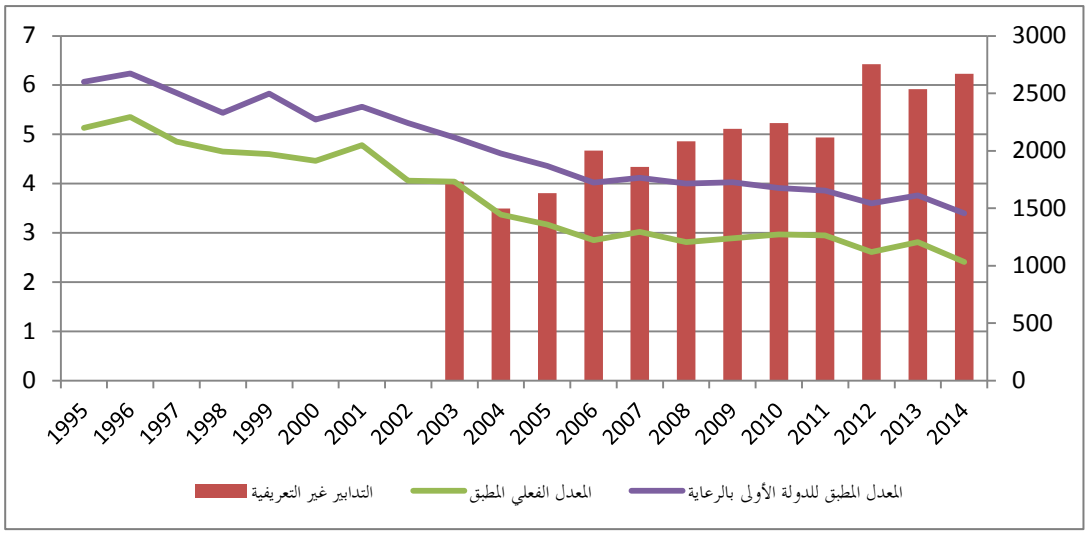

المصدر: حسابات الأونكتاد، استنادا إلى نظام الحل التجاري العالمي المتكامل (نظام ويتس).

ملاحظة: يرد في المحور الأيمن عدد التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة المعمول بها حاليا. ويشكل كلّ من التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة تدابير غير تعريفية.

(أ) Marina Murina and Alessandro Nicita, *Trading With Conditions: The Effect of Sanitary and Phytosanitary Measures on Lower Income Countries' Agricultural Exports*, Research Study Series No. 68 (New York and Geneva, UNCTAD, 2014).

(ب) UNCTAD, "G20 policies and LDC export performance", 2016 (يصدر قريبا).

٣٠ - ويدعو هذا الوضع إلى تفكير متأنّ في طريقة عمل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وكان من المتوقع أن يؤدي جدول الأعمال الواسع النطاق المعتمد في إطار العملية الواحدة في جولة الدوحة إلى تيسير عمليات المبادلة المشتركة بين القطاعات، ولكن هذا الأمر لم يتحقق. ولا بد من إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية إلى وضع خطة إنمائية أساسية، بما في ذلك جدول أعمال ضمني يتعلق بالزراعة والخدمات. وثمة ما يبرر تصحيح المسار لجهة تعزيز المصلحة الجماعية العليا من أجل تحقيق التنمية المستدامة وفقا لخطة عام ٢٠٣٠. ويمكن النظر في إمكانية مواءمة النظام التجاري المتعدد الأطراف مع الضرورات العالمية المنصوص عليها في أهداف التنمية المستدامة (انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠). وقد تتمثل العقبات أيضا في الصعوبات المرتبطة بوضع القواعد الثابتة والراسخة حيث أن الطابع الملزم قانونا للالتزامات قد دفع بالأطراف المتفاوضة إلى اعتماد اليقظة بشكل خاص في الإعلان عن التزامات. ولذا يمكن استكمال عملية وضع القواعد الثابتة والراسخة التي يجري التفاوض

بشأنها بين الأطراف بجهود تُبذل لوضع قواعد ليّنة على أساس توافق الآراء بمشاركة جميع أصحاب المصلحة. فمن المحتمل أن تؤدي جهود تيسير توافق الآراء بشأن جدول الأعمال التجاري الناشئ ووضع أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية والدروس المستفادة، إلى بذل المساعي لوضع القواعد الثابتة الراسخة، كما هي الحال في مجال تيسير تجارة الخدمات. وبإمكان منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الأونكتاد، الاضطلاع بدور هام في هذا الصدد.

٣١ - ويمثل إحراز تقدم له مغزاه في جولة الدوحة أمرا ضروريا لتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، وبخاصة الهدف ١٧-١٠ المتعلق بـ ''بإيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية''. ومن شأن ذلك أن يؤدي أيضا إلى إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف محددة أخرى ترتبط باختتام جولة الدوحة بنجاح. وهي تشمل: الهدف ١٧-١٢ المتعلق بتحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة وقواعد المنشأ؛ والهدف ٢-ب المتعلق بمنع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لإعانات الصادرات الزراعية؛ والهدف ٣-ب المتعلق بتوفير إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار معقولة؛ والهدف ١٠-أ المتعلق بتنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية؛ والهدف ١٤ -٦ المتعلق بالقيام، بحلول عام ٢٠٢٠، بحظر بعض أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في صيد الأسماك.

الزراعة

٣٢ - أدى المؤتمر الوزاري العاشر إلى اتخاذ قرار بشأن الإلغاء الفوري لمستحقات إعانات التصدير المتبقية للدول الأعضاء المتقدمة النمو، والقيام بالمثل بحلول عام ٢٠١٨ بالنسبة إلى البلدان النامية. وهذا يتفق مع الهدف ٢-ب المذكور أعلاه ومع أهداف التنمية المستدامة. وقد مُنح عدد قليل من البلدان فترة تمديد من أجل التنفيذ، ومنها سويسرا وكندا والنرويج التي تقدم إعانات التصدير للمنتجات المجهزة ومنتجات الألبان ولحم الخنزير واللحوم. وبالنظر إلى أن هناك ٢٥ بلدا فقط من البلدان التي تقدم مستحقات إعانات التصدير، وأن استخدام إعانات التصدير قد انخفض بالفعل إلى حد كبير في البلدان الرئيسية التي تلجأ إليها، فإن الأثر المباشر لهذا القرار يظل محدودا. وتجدر الإشارة إلى أن الحدّ من استخدام إعانات التصدير قوبل في بعض الحالات بزيادة استخدام الدعم المحلي المصنف على أنه ''صندوق أخضر'' غير مشوِّه للتجارة (دعم الدخل غير المرتبط بالأسعار أو الإنتاج على سبيل المثال). وهناك شواغل قائمة بشأن الأثر المحتمل المشوِّه للتجارة نتيجةً لتدابير الصندوق الأخضر،

حيث أنه لا توجد حاليا أي قيود على المبالغ التي يمكن تقديمها تحت هذه الفئة[١٢]. وتشير التقديرات المتعلقة بالدعم المقدم إلى المنتجين الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن الدعم المقدم إلى المنتجين في خمسة بلدان يمثل أكثر من ٤٠ في المائة من إيرادات المزارع (الشكل التاسع). وهذا يسلط الضوء على أهمية معالجة مسألة الدعم الزراعي وحماية الحدود على نحو شامل.

الشكل الثامن

التقديرات المتعلقة بالدعم المقدم إلى المنتجين حسب البلد، ٢٠١٤ و ٢٠١٥

(بالنسبة المئوية لإجمالي إيرادات المزارع)

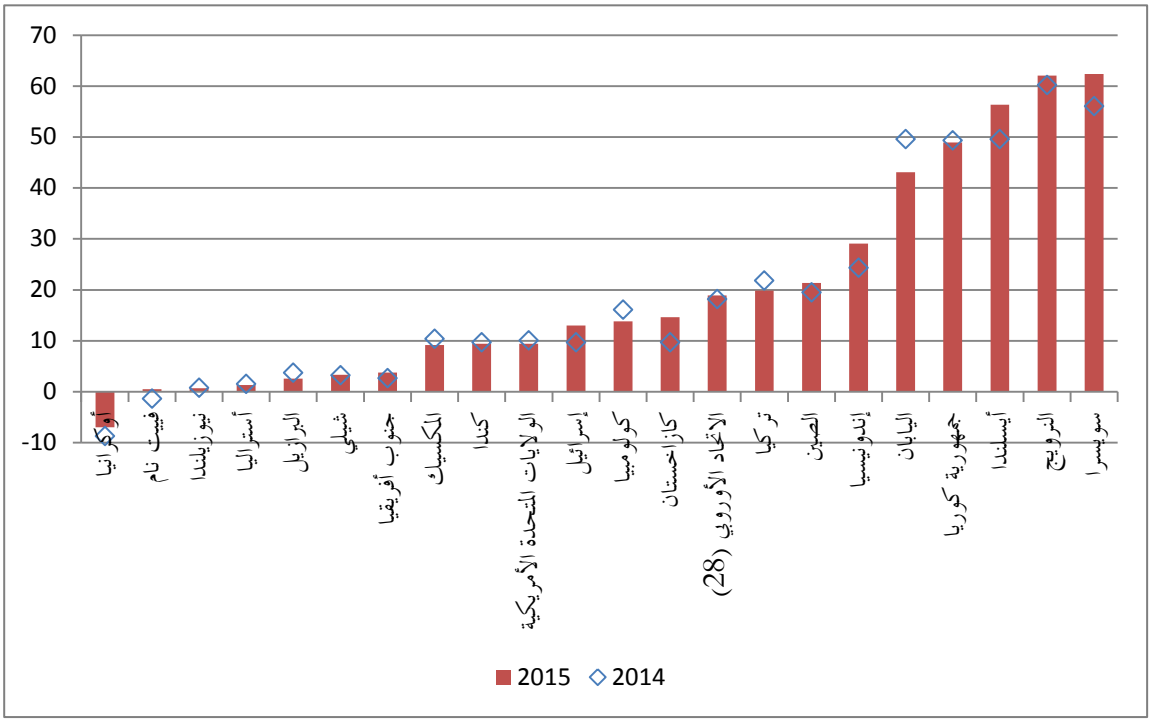

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٦)، رصد وتقييم السياسة الزراعية.

(١٢) انظر، على سبيل المثال: Rashmi Banga, ”Impact of green box subsidies on agricultural productivity, production and international trade”, Background Paper, No. RVC-11 (2014). متاح على الرابط التالي: http: //unctad.org/en/PublicationsLibrary/ecidc2014misc1_bp10.pdf.

٣٣ - ويدعو الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة إلى القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي بوجه عام. وقد أدّت زيادة أسعار الغذاء التي بدأت في عام ٢٠٠٢، وبلغت ذروتها في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٣ إلى وضع المزيد من المسائل على المحك في المفاوضات الزراعية المتعلقة بالتدابير ذات الصلة بالتجارة المتخذة لأغراض الأمن الغذائي. ويتعلق أحد هذه التدابير ببرامج الاحتفاظ بمخزونات حكومية من الغذاء. ويعيد القرار الوزاري الخاص بالاحتفاظ بمخزونات حكومية من الغذاء لأغراض الأمن الغذائي تأكيد القرارات المعمول بها لحماية حكومات البلدان النامية من الطعون القانونية في حال قيامها بشراء مخزونات من الغذاء من مزارعيها (أي ''شرط السلام'') إلى أن يتم الاتفاق بشأن حل دائم. ويسعى المؤيدون إلى التوصل إلى حل دائم يقضي بأن يُستثنى من الحدود القصوى للإعانات الدعم المقدم إلى المزارعين عن طريق برامج الاحتفاظ بمخزونات حكومية من الغذاء.

٣٤ - ويتعلق تدبير آخر من تدابير الأمن الغذائي التي يجري بحثها، في إطار المفاوضات الزراعية، بآلية الضمانات الخاصة التي تُعتبر أداة هامة لمواجهة الزيادات المفاجئة في الواردات، أو هبوط الأسعار، وذلك بهدف حماية الإنتاج المحلي للأغذية الأساسية. ويؤكد القرار الوزاري المتعلق بآلية الضمانات الخاصة من جديد على حق البلدان النامية في اللجوء إلى آلية الضمانات الخاصة. وكانت المسائل الرئيسية التي نوقشت في المفاوضات المشار إليها: التحقق من عدد المنتجات المؤهلة لانطباق تلك التدابير عليها؛ والظروف التي يمكن أن تؤدي إلى البدء بتنفيذ آلية الضمانات الخاصة (كهبوط الأسعار والزيادات الحادة في الواردات)؛ والمستويات والطرائق التي يمكن من خلالها فرض التعريفات التصحيحية باعتبارها آلية الضمانات الخاصة.

٣٥ - وينص القرار الوزاري المتعلق بالقطن، الذي يعالج جميع ركائز المفاوضات الزراعية، على إلغاء إعانات التصدير في البلدان المتقدمة النمو على الفور، وفي البلدان النامية بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ تمشيا مع القرار الوزاري المذكور أعلاه بشأن المنافسة التصديرية. وقد جرى الالتزام في القرار ببذل أفضل الجهود لإدراج القطن والمنتجات الزراعية المحددة مسبقا على أنها ذات صلة بالقطن في خطط النفاذ إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة بحلول عام ٢٠١٦.

المسائل المتعلقة بأقل البلدان نموا

٣٦ - بناء على المبادئ التوجيهية الواردة في قرار بالي الوزاري بشأن قواعد المنشأ التفضيلية (٢٠١٣)، ينص القرار الذي اعتُمد في المؤتمر الوزاري العاشر على مبادئ توجيهية إضافية

غير ملزمة بشأن متطلبات المنشأ الموضوعية والإجرائية في إطار المبادرات التفضيلية للنفاذ إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة لأقل البلدان نموا. ويُتوخى من تلك المبادئ أساسا تشجيع البلدان التي تمنح معاملة تفضيلية على اعتماد معايير/أساليب سهلة الاستعمال لتحديد المنشأ. وفيما يتعلق بقاعدة التحويل الموضوعية، يشجع القرار على استخدام مستوى الخدمات الميسَّرة (العتبة المنخفضة) لمعايير النسبة المئوية حسب القيمة (أي بإتاحة استخدام المواد غير الناشئة لـ ٧٥ في المائة من قيمة المنتجات)؛ واستخدام تغير بسيط في القواعد المتعلقة بالبنود التعريفية أو بالبنود التعريفية الفرعية؛ واستخدام قاعدة التحويل الوحيدة للمنتجات من الملبوسات. كما دعا القرار إلى التوسع في استخدام بدل التراكم واعتماد متطلبات أسهل استعمالا فيما يتعلق بالوثائق المطلوبة والإجراءات الجمركية.

٣٧ - وتكمن القيمة الرئيسية للقرار الوزاري المتعلق بالمعاملة التفضيلية إزاء الخدمات المقدمة من أقل البلدان نموا ومقدمي الخدمات من أقل البلدان نموا في تمديد الإعفاء حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٣٠ لإتاحة استرداد العائدات عن السنوات الأربع التي انقضت منذ اعتماد الإعفاء في عام ٢٠١١. ويحثّ القرار البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأعضاء على مضاعفة جهودها للإخطار فورا بالمعاملة التفضيلية ذات القيمة التجارية. وسيعتمد الأثر الفعلي للإعفاء على محتوى وطريقة تطبيق المعاملة التفضيلية التي يتم منحها، وقدرة أقل البلدان نموا على الاستفادة من تلك المعاملات. وقد أعربت أقل البلدان نموا عن شواغلها بشأن القيمة التجارية للمعاملات التفضيلية التي تُمنح. وأشارت إلى أن بعض الإخطارات لا تحدد كيفية تطبيق المعاملة لتلك البلدان؛ وذكرت البلدان نقصا في المعاملات التفضيلية التي تغطي الأسلوب ٤؛ ورأت أنه ما زال يتعين بذل المزيد من الجهود لمعالجة الشواغل المتعلقة بعدم النفاذ إلى الأسواق. وخلص التحليل الأولي الذي أجراه الأونكتاد إلى أن الأساليب ١ و ٢ و ٣ تلقى عموما معاملات تفضيلية بتغطية قطاعية واسعة، في حين ما زال يتعين معالجة الأسلوب ٤ معالجة تامة (انظر الإطار ٥).

الإطار ٥
تجارة الخدمات عن طريق الأسلوب ٤[أ]

لم تعالَج بعد مسألة الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين (الأسلوب ٤) معالجةً كافية في إطار المعاملة التفضيلية لأقل البلدان نموا التي يجري إخطارها بشأن الإعفاء. ولا يزال الأسلوب ٤ بمعظمه غير موحّد ويخضع لقيود مثل متطلبات الوجود التجاري. وعلى الرغم من أن الإخطارات تتضمن بعض الأمثلة المثيرة للاهتمام، كفترات الإقامة

المضاعفة، والإعفاء من اختبارات الاحتياجات الاقتصادية، والإعفاء من رسوم تأشيرة الدخول وتصاريح العمل، فلم يُحرز حتى الآن تقدم ملحوظ في هذا الصدد. وعلى صعيد الالتزامات التجارية، يواجه الأسلوب ٤ قيودا نتيجةً للمتطلبات السابقة للتوظيف، والحصص العددية، واختبارات الاحتياجات الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الالتزامات ما زالت غير كافية، سواء من حيث الفئات أو القطاعات المشمولة. وفي بعض الحالات، لا يؤخذ بعين الاعتبار سوى المؤهلات الرسمية في تقييم مقدمي الخدمات، مع استبعاد المهارات أو تقييم الخبرات. وكثيرا ما تكون الإجراءات المتعلقة بالتأشيرات وتصاريح العمل مرهِقة ومكلفة، وتفتقر إلى معايير واضحة، ومنحازة لمستويات المهارة العالية. وتتمحور الحواجز الأخرى حول الجنسية وشروط الإقامة، وعدم قابلية تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي. كما أن بعض السياسات الهادفة إلى الحد من عدد المهاجرين، بما يشمل تحديد عتبات لمرتبات الرعايا الأجانب، تؤثر على مقدمي الخدمات في إطار الأسلوب ٤.

(أ) UNCTAD, "Trade, migration and development, in Global Migration Group" (forthcoming). *Handbook for Improving the Production and Use of Migration Data for Development*. (يصدر قريبا).

المفاوضات المحدودة الأطراف

٣٨ - كان الاتفاق الذي أبرمه ٥٣ من المشاركين في إطار اتفاق تكنولوجيا المعلومات (أو ٢٤ طرفا باعتبار الاتحاد الأوروبي طرفا واحدا) خلال المؤتمر الوزاري العاشر، يتعلق بمستوى ووتيرة الجداول الزمنية لإزالة تعريفات مجموعة مؤلفة من ٢٠١ من منتجات تكنولوجيا المعلومات بعد الموافقة على تلك العملية في تموز/يوليه ٢٠١٥. ووُقِّع الاتفاق على نطاق محدود الأطراف لكن تطبيقه سيجري على أساس الدولة الأولى بالرعاية، وهذا يعني أنه سيتم توسيع نطاق تخفيض التعريفات المتفق عليه بين تلك المجموعة الفرعية من أعضاء منظمة التجارة العالمية ليشمل جميع أعضاء المنظمة. ومن المقرر إلغاء ما يقرب من ٦٥ في المائة من هذه الخطوط التعريفية إلغاءً كاملا بحلول تموز/يوليه ٢٠١٦، وإزالة الخطوط التعريفية المتبقية على نحو تدريجي بحلول عام ٢٠١٩. وتقدَّر القيمة التجارية لمنتجات تكنولوجيا المعلومات المشمولة بالاتفاق الذي أبرمته البلدان المشاركة بنحو ١,٣ تريليون دولار، أو ما نسبته ١٠ في المائة من التجارة العالمية من السلع، وتمثّل ما يقرب من ٩٠ في المائة من التجارة العالمية في هذه المنتجات. وتشمل المنتجات التي يغطيها توسيع نطاق اتفاق تكنولوجيا المعلومات منتجاتٍ من قبيل الجيل الجديد من الدوائر المتكاملة المتعددة العناصر، والشاشات

التي تعمل باللمس، ومعدات الاستعانة بالنظام العالمي لتحديد المواقع، والمعدات الطبية. ومن المتوقع أن يُسهم الاتفاق في مواصلة توسّع الاقتصاد الرقمي.

٣٩ - وتتعلق المفاوضات الأخرى الجارية لإبرام اتفاقات محدودة الأطراف بالخدمات والسلع البيئية. وتشارك الأطراف الفاعلة الرئيسية أيضا في المفاوضات المحدودة الأطراف من أجل إبرام اتفاق بشأن التجارة في الخدمات خارج منظمة التجارة العالمية. وتشمل هذه المفاوضات ٢٤ من البلدان التي تمثل ٧٠ في المائة من التجارة العالمية في الخدمات، وتهدف إلى تحرير الخدمات على نطاق طموح. وقد أدّى عدم مشاركة بعض البلدان النامية الرئيسية إلى مشاركة بلدان لا تمثّل مجموعة حاسمة، ولذا فإن الاتفاق المقبل بشأن التجارة في الخدمات سيأخذ شكل اتفاق معاملة تفضيلية للتجارة في الخدمات لا يشمل جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية.

٤٠ - وقد بدأ التفاوض بشأن الاتفاق المتعلق بالسلع البيئية بين ١٧ بلدا في تموز/يوليه ٢٠١٤ من أجل إلغاء التعريفات المتصلة بمجموعة من السلع البيئية المحددة على هذا النحو، استنادا إلى قائمة من ٥٤ من السلع البيئية المتفق عليها في إطار منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ. وخلصت البحوث التي أجراها الأونكتاد إلى أن المشاركين يمثّلون ما يقرب من ٨٠ في المائة من حركة التجارة العالمية في هذه السلع[١٣]. والغرض من إبرام الاتفاق المقبل هو توفير ''اتفاق قابل للتعديل'' يتيح إضافة منتجات جديدة، ومعالجة مسألة التدابير غير التعريفية والخدمات المرتبطة بالسلع البيئية. وسيتم توسيع نطاق الاتفاق على أساس الدولة الأولى بالرعاية ليشمل جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية. ومن خلال تيسير الحصول على السلع البيئية، من المتوقع أن تؤدي هذه المبادرة إلى زيادة استخدام التكنولوجيات البيئية.

خامسا - التطورات المستجدة فيما يتعلق بالاتفاقات التجارية الإقليمية

٤١ - تتسم التطورات الأخيرة المستجدة في النظام التجاري الدولي بإبرام الاتفاقات التجارية الإقليمية على نحو متزايد. فمنذ حزيران/يونيه ٢٠١٦، جرى إخطار منظمة التجارة العالمية بـ ٦٢٥ اتفاقا من هذه الاتفاقات، بما في ذلك ٤١٩ من الاتفاقات التي بدأ نفاذها. وقد أصبحت الاتفاقات التجارية الإقليمية تشمل بشكل متزايد مجموعة من التدابير المتجاوزة للحدود. وقد تعزَّز هذا الاتجاه أكثر نتيجةً لنشوء ''الاتفاقات التجارية الإقليمية الكبرى''.

(١٣) UNCTAD, *Trading Into Sustainable Development: Trade, Market Access and the Sustainable Development Goals* (New York and Geneva, 2016).

وتشكل الاتفاقات التجارية الإقليمية الكبرى ردا على التوسع السريع في التجارة داخل سلاسل القيمة العالمية، ويُنظر إليها على أنها تُنشئ بيئة معفاة من الرسوم الجمركية، خالية من الحواجز غير الجمركية، وتعالج العلاقة القائمة بين التجارة والخدمات والاستثمار، كما أنها تعالج التنوع التنظيمي عن طريق تحقيق أوجه الاتساق والتقارب. ومن المتوقع أن يؤدي اتفاق شراكة المحيط الهادئ الذي جرى إبرامه مؤخرا إلى إنشاء سوق تشمل نحو ٨٠٠ مليون شخص، ويبلغ مجموع ناتجها المحلي الإجمالي ما قدره ٢٨ تريليون دولار، أي ما يمثل ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ومن شأن اتفاق الشراكة في مجال التجارة والاستثمار عبر المحيط الأطلسي المقترح بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أن يغطي نصف الناتج العالمي وثلث حجم التجارة العالمية. ومن شأن الشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة التي يجري التفاوض بشأنها أن تفضي إلى إبرام اتفاق للتجارة الحرة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا وشركائها الخارجيين الستة، ويشمل نصف سكان العالم. ومن الجدير بالذكر أن الاتفاقات التجارية الإقليمية الواسعة النطاق بدأت تظهر أيضا في العالم النامي، ومنها مثلا اتفاق منطقة التجارة الحرة الثلاثية واتفاق منطقة التجارة الحرة القارية اللذان يجري التفاوض بشأنهما في أفريقيا.

الاتفاقات التجارية الإقليمية الكبرى – اتفاق شراكة المحيط الهادئ

٤٢ – لا ريب أن التطور الأهم يتمثل في إبرام اتفاق شراكة المحيط الهادئ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بين ١٢ من الأعضاء هي: أستراليا، وبروني، وبيرو، وسنغافورة، وشيلي، وفييت نام، وكندا، وماليزيا، والمكسيك، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها إبرام اتفاق تجاري إقليمي كبير ومكتمل، ينطوي على أثر على النظام التجاري الدولي. وهو اتفاق شامل من حيث النطاق، إذ تغطي فصوله البالغ عددها ٣٠ فصلا السلع، والخدمات، والاستثمار، والتجارة الإلكترونية، والملكية الفكرية، والمشتريات الحكومية، والمنافسة، وحماية اليد العاملة، والبيئة، والاتساق التنظيمي، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات المملوكة للدولة. ويسعى الاتفاق أساسا إلى تيسير التجارة والاستثمار بين الأطراف في اتفاق شراكة المحيط الهادئ، بما في ذلك من خلال المواءمة التنظيمية. ويحدد ”نموذجا“ وفق معايير رفيعة لإبرام الاتفاقات التجارية في القرن الحادي والعشرين، وقد يجذب قريبا أعضاء جدد مثل جمهورية كوريا. وتشير البحوث الحالية إلى أن من المتوقع تحقيق الجزء الأكبر من المكاسب من المواءمة التنظيمية والاعتراف المتبادل.

٤٣ - وسيترتب اتفاق شراكة المحيط الهادئ، شأنه شأن أي اتفاق من الاتفاقات التجارية الإقليمية الأخرى، على آثار بالنسبة إلى الجهات الخارجية، يُتوقع أن تنطوي على أبعاد هامة في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية الكبرى، نظرا لأهمية النظام الذي تُنشئه وكبر نطاقه. ومن الناحية النُظمية، تغطي الاتفاقات التجارية الإقليمية الكبرى نسبة كبيرة من الناتج العالمي والتجارة والاستثمار في العالم، ويُنظر إليها على أنها تسفر عن ''تغيير قواعد اللعبة''. وكثيرا ما يُخشى أن تكون سببا في الحدّ من الحوافز لإجراء مفاوضات تجارية متعددة الأطراف، وفي إنشاء نظام تجاري ''مزدوج'' ومجزأ، هذا مع العلم أن من المتوقع تحقيق مكاسب اجتماعية عالمية أكبر كثيرا في حال نجاح جولة الدوحة، بالمقارنة مع أي اتفاق من الاتفاقات التجارية الإقليمية الأخرى. وعموما، تشير البحوث الحالية التي يتم إجراؤها باستخدام تحليل نموذج التوازن العام المحوسب، إلى أن الأعضاء في الاتفاقات التجارية الإقليمية يمكن أن يحققوا مكاسب من هذه الاتفاقات، ولكن غير الأعضاء سيصبحون في وضع أسوأ نتيجةً لتحويل مجرى التدفقات التجارية. ومن شأن المكاسب السنوية التي تتحقق من نتائج جولة الدوحة أن تتجاوز إلى حد كبير الفوائد العالمية الناشئة عن الاتفاقات التجارية الإقليمية الثلاثة، أي اتفاق شراكة المحيط الهادئ، والشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة، وشراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي. ذلك أن اتفاقات التجارة الحرة وإن كانت تنطوي على قدر أكبر من التخفيضات التعريفية، فإنها لا تنطبق على جميع المصدِّرين، ولذا سينشأ عنها حتما حاصل يتعلق بتحويل مجرى التدفقات التجارية. وفي النتيجة، فإن غير الأعضاء سيكونون في موضع الخاسرين. كما أن بعض الأعضاء الذين يحظون بمعاملة تفضيلية للنفاذ إلى سوق الولايات المتحدة قد يكونون أيضا من الخاسرين نتيجةً لزيادة المنافسة من جانب الأعضاء الجدد والإيرادات الضريبية المضيَّعة.

٤٤ - ويُنظر إلى الضوابط الرفيعة ذات الصلة بالمسائل التنظيمية على أنها تؤثر في عملية وضع قواعد التجارة العالمية، باعتبار أنه يمكن أن تصبح لها الأسبقية على القواعد المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف. ومن الناحية الاقتصادية، ستتأثر الجهات الخارجية بطريقة مباشرة وغير مباشرة من جراء إجراءات تحرير التجارة بشروط تفضيلية والمواءمة التنظيمية الناشئة عن الاتفاقات التجارية الإقليمية. وعلى الأمد القصير، يمكن أن يُحدث تحرير التجارة بشروط تفضيلية تحولا في مجرى التدفقات التجارية والاستثمارات. وفي حين يُنظر إلى المواءمة التنظيمية عادةً باعتبارها مصدرا رئيسيا لتحقيق المكاسب، فإنها قد تؤدي إلى مواءمة ذات اتجاه تصاعدي، بمعنى أنها تفرض تكاليف التكيف على الأطراف في الاتفاقات التي تكون على مستويات تنظيمية أدنى، وهو ما يتطلب اتخاذ عدد من الإجراءات التشريعية. وقد تترك تلك المواءمة أثرا على الجهات الخارجية أيضا، التي يتعين أن تتحمل تكاليف

إضافية لتلبية المعايير التنظيمية العالية، بما يشمل الشركاء التجاريين غير الأعضاء في الاتفاقات التجارية، كالبلدان المجاورة التي تكون أطرافا في بعض مخططات التكامل الإقليمي. وسيكون من الأهمية بمكان التقليل قدر الإمكان من هذه الآثار السلبية والتخفيف من حدة نتائجها.

الاتفاقات التجارية الإقليمية فيما بين بلدان الجنوب – اتفاقات التجارة الحرة القارية

٤٥ – توفّر المفاوضات بين البلدان الأفريقية لإبرام اتفاق للتجارة الحرة القارية خير مثال على ما يسمّى باتفاق تجاري إقليمي واسع النطاق في سياق العلاقات فيما بين بلدان الجنوب. وقد بدأت المفاوضات المتعلقة باتفاق التجارة الحرة القارية في حزيران/يونيه ٢٠١٥، وجرى تحديد موعد إرشادي لاختتامها في عام ٢٠١٧. واستُهِلّ مشروع اتفاق التجارة الحرة القارية من منطلق ضرورة تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، وذلك بالإسراع في مسار اتفاق التجارة الحرة القارية بهدف دعم التنمية على مستوى القارة. وتكمن الأسباب الأساسية التي تقف وراء هذه المبادرة في المستوى المنخفض للتجارة بين البلدان الأفريقية، الذي ظلّ مؤخرا في حدود ١٠ في المائة من التجارة الإجمالية من السلع الأفريقية. وتشمل هذه المفاوضات كلّا من السلع والخدمات، وتقوم على التقدم المحرز في عمل الجماعات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك اتفاق منطقة التجارة الحرة الثلاثية المبرم مؤخرا بين السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والذي يُتوقع أن يزيد من حجم التجارة بين البلدان الأفريقية وأن يُنتِج مكاسب دخل حقيقية لأفريقيا.

٤٦ – وتتسم المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاق للتجارة الحرة القارية بالتعقيد، إذ برزت في عملية التكامل التجاري الإقليمي درجات من عدم التماثل والتفاوت. ومن بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية، تمثّل الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي أكبر سوق للمصدِّرين الأفارقة على الإطلاق، فهي تستوعب ٥٢ في المائة من إجمالي الواردات فيما بين البلدان الأفريقية. وهناك تفاوت كبير أيضا في التدفقات التجارية بين مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية (انظر الجدول ٢). ويمثّل الميل القوي للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي إلى الاستيراد من أفريقيا انعكاسا إلى حد كبير لتجارتها الجارية على نطاق واسع على صعيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وبصفة عامة، تعمل الجماعات الاقتصادية الإقليمية على الاستيراد بشكل مكثّف من شركائها، ولكن بعض تلك الجماعات تتعامل تجاريا بشكل مكثّف مع شركاء خارجيين. وتقوم العلاقة التجارية بين البلدان الأفريقية وفقا لمبدأ الانسجام الجغرافي، ولكنها تظلّ ضعيفة أساسا بين المناطق النائية. ومن المتوقع أن يتمكن اتفاق التجارة الحرة القارية في المستقبل من تعميق وتعزيز الروابط التجارية بين المناطق دون الإقليمية.

الجدول ٢

واردات الجماعات الاقتصادية الإقليمية من الجماعات الاقتصادية الإقليمية كنسبة من وارداتها الإجمالية من أفريقيا، ٢٠١٤ (بالنسبة المئوية)

	المصدِّر				
المستورِد	اتحاد المغرب العربي	السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
اتحاد المغرب العربي	٦١,٤	٣٤,٠	٠,٧	٣,٨	٥,٨
السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	١٧,١	٣٩,٩	٧,٠	١,١	٥٨,٦
الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	٢٦,٣	١٦,٦	١٢,٢	٢٠,٢	٣٨,٩
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	١٢,٠	٢,١	١,٩	٧٢,٤	١١,٧
الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	١,٧	١٩,٠	٩,٤	١٢,٧	٨٠,٢

المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

٤٧ - وتتمثل إحدى المسائل الحاسمة في المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاق للتجارة الحرة القارية في التحقّق من وجود مستوى كاف من الطموح. وبما أن الهدف من هذا المسعى هو تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، بما في ذلك من أجل زيادة حصة التجارة بين البلدان الأفريقية بمقدار الضعف بحلول عام ٢٠٢٠، فإن تلك المفاوضات تتوق إلى أعلى درجات الطموح. غير أنها تنطوي على عدد من التحديات، بما في ذلك وجود العديد من عمليات التكامل دون الإقليمي وفيما بين المناطق دون الإقليمية، فضلا عن مستوى التكامل غير المتماثل الذي تحقّق في مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والتداخل القائم على صعيد العضوية في مختلف تلك الجماعات. ومن المتوقع أن يؤدي تعدد عمليات التكامل على شتى المستويات إلى التأثير على مدى عمق اتفاق التجارة الحرة القارية وطريقة تكوينه. وسيكون من المهم أيضا تعميق التعاون التنظيمي والإنمائي في المنطقة من أجل تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية.

سادسا - الخلاصة

٤٨ - لا بد للتجارة الدولية من تأدية دور تمكيني في النمو والتنمية، على النحو المطلوب في الخطة المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتعين إدماج مجموعة من السياسات المتسقة الاستباقية على أفضل نحو ضمن برامج السياسات الوطنية بغية دعم التنمية المستدامة. وينبغي

كذلك أن يؤدي اتباع النهج الكلي المتسق إلى الجمع بين مجالات السياسات المتعلقة بالتجارة، والتنمية، والصناعة، والاقتصاد الكلي، والسياسات الاجتماعية وغيرها من المجالات بهدف التشجيع على إحداث التحول الهيكلي اللازم لبناء القدرات الإنتاجية، وتحقيق التنويع والنهوض الاقتصادي. ويؤدي اقتصاد الخدمات وتجارة الخدمات دورا مركزيا في هذه المساعي الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار، عند تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، الدور المتعدد الأبعاد للتجارة والسياسة التجارية في إطار العديد من الأهداف والغايات التي تم تحديدها. وقد أتاحت الدورة الرابعة عشرة للأونكتاد إقامة منتدى لمناقشة سبل تحويل القرارات إلى إجراءات في هذا الصدد.

٤٩ - ولا شك أن إقامة شراكة عالمية تمثّل وسيلة أساسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأن إيجاد نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف، وقائم على القواعد، ومفتوح وغير تمييزي ومنصف، سيكون عنصرا رئيسيا في هذه الشراكة. وعلى الرغم من العقبات التي تواجهها المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، لا بد من تنشيط النظام التجاري المتعدد الأطراف باعتباره من المنافع العامة العالمية، وتجديد الزخم اللازم لهذه العملية وإبراز أهميتها. وتشير الصعوبات القائمة في نهج السياسة التجارية، لجهة وضع قواعد ثابتة راسخة، إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود لإقامة قواعد ليّنة لتكمِّل الجهود الرامية إلى وضع قواعد ثابتة، والتي يمكن مواصلتها بشكل مفيد ضمن الأطر الدولية القائمة. وقد أظهرت الاتفاقات التجارية الإقليمية الواسعة النطاق من الجيل الجديد ضرورة كفالة أن هذه الاتفاقات تكمِّل النظام التجاري المتعدد الأطراف وتدعمه بهدف توفير بيئة مواتية لجميع البلدان. ومن شأن تعزيز التعاون التنظيمي والإنمائي في السياقات الإقليمية أن يُسهم في تعزيز التجارة وبناء القدرات الإنتاجية. ويتعين رصد الآثار الإنمائية الناشئة عن ذلك رصدا مستمرا، ومناقشتها على المستوى المتعدد الأطراف. ويسع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الأونكتاد، الاضطلاع بدور هام في هذا الصدد.